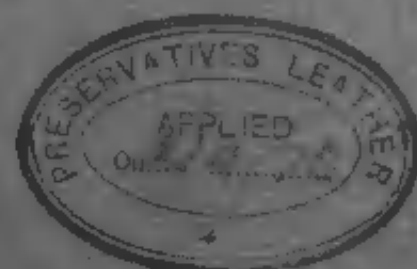


٣٨٠
الواثبة في شرح العافية



وافیه بر کانیہ



بسم الله الرحمن الرحيم

والصرف لعدم العلم بكونها حقا في اصل الرض ولا صفة في الاسم الصفة في هذا
فعل وضعت منع صرف اضي للجملة واجعل الى اخره في التانيث بان
شروط العلمية هي شرط التانيث بان في منع الضر ان يكون على لانه لو لم يكن
على ذلك التانيث في معنى الزوال فلا يكون لازما وان التانيث المستبعد
اللازم وهذا صرف فاعية في قولنا مرت بامرة فاعية مع تحقق الوصف التانيث
بالتانيث في العلمية وانما قيد التانيث بغيره باننا احسن از ارجح ان التانيث
باللف كحلي وحر او فان العلمية ليست بشرطية في منع والمعنوي كذا في الشرط
ان التانيث للمعنوي في منع الصرف ان يكون على لانه لو لم يكن على ذلك التانيث
في معنى الزوال فلا يكون لازما وان التانيث المستبعد هو اللازم وهذا صرف جريج
في قولنا مرت بامرة جريج مع تحقق الوصفية فان التانيث المعنوي ووزن الفعل
غير من غير العلمية في شرطية فاعية فاعية في التانيث او ترك الاوسط
او الجملة فاعية في منع صرف ووزن في منع صرف واحسن من اي شرط واجب
تانيث في منع صرف المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة وهو ان يكون زائدا في
تلكة احوال او اوسط متوكلا او الجملة في منع الصرف لانه لو انشئ هذه الامور الثلاثة
فكان الاسم ثلاثيا في الاوسط من غير الجملة فيكون في غاية الغفلة في منع صرف
احد السببين الذين في منع صرف في الاسم لا سبب واحد والسبب الواحد لا ينج
الصرف فاعية في منع صرف فاعية في منع صرف لا تنفاد شرط وجوب تانيث التانيث
المعنوي ولا يجب صرفه في الوجود التانيث والعلمية التي شرط جواز منع
صرفه في منع صرف في الوجود العلميين مع شرط وجوب منع صرفه في الوجود

الحسن
في العلميين كذا في التانيث

عالم

في التثنية

الزيادة وكفر وجب من حرفها الوجود العلني مع شرط وجوب من حرفها
مركب لا وسط ومادة وجوب من حرفها الوجود العلني مع وجود شرط وجوب
من حرفها والوجه وانما يخص المعنى بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظ
اليه لانه لم يوجد ثبوت باننا نكذب ما كان الوسط والتقابل ان يمنع ذلك
لوجود ثبوت في ذاته ويمكن ان يحاط به بانها متوكل الوسط تقديرها الا انه منع
مع هذا الجواب ان يكون المراد بتوكل الوسط الذي هو احد امور شرطية
ان تتركب من حركات الوسط لفظا او تقدير او بغيره من ان لو يسمى بمثل ثبوت في ذاته
مركب وجب من حرفه وفيه نظر والذي يحسم هو مادة هذا الاشكال بالكلمة
ان المراد باننا في قولنا التثنية باننا بشرط هذا اننا والمتحقق في التثنية
ثبوت في ذاته ليس كذلك لانها يدل على شيء واصلات في شأها من اصلات
فوقية فهي ليست تثنية ولا يلزم منه ان يسمى بمثل ثبوت في ذاته من حركات
من حرفه فون فان سمي به مركب شرطية الزيادة مع التثنية فقدم شرط
وعقرب التثنية الى فان سمي بالمونث المعنى في مركب شرطية في منع الصرف
ان يكون في الراجح تثنية حرف لانه كان في تثنية حرف لم يكن فيه ثبوت
حيث لا مرجح للفظ والاحتمال المعنى اصاح حيث المعنى فلكونه رسما
لمذكروا اصاح في اللفظ فلكونه حائلا في حقيقة التثنية ومن فاهم مقام حرف
وهو ان حرف الراجح اني قال ان الحرف الراجح فاجم مقام حرف التثنية لانه تصغر
تقاربا منه وعقربا بعقرب والتصغير يراد الاشياء الى اصغر مما قولنا ان
الحرف الراجح بمنزلة ما وان التثنية لزم ايمان التثنية في تصغير حرف واذا انظر

والعلمية
في التثنية

في التثنية

(م)

ذلك فقدم اذا سمي به مكررا فخر لا شفا و شرط منع صرفه وهو الزيادة في التثنية فخر
و حرقب و تكتب مع شدة قلت اذا سمي به مكررا لم يصرف و المتحقق في المثلين مع
تحقق منع صرفهما و لهذا كان كراخ غير منصرف مع كونه دينا لفعل فان قيل يلزم
ما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكونه تائيدا معنويا مثل غناق
قلنا لا نسلم ان التائيد في اجمع حقيقته بل لكونه يعين اولى عنه فوهم المعرفة
شروطها ان يكون علمية هي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علميا لا في المعارف
فمنه علم العلم و المصروف و المجهول و المعروف باللام و المضاف الي احد ما هو سوي
العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المصروف و المجهول و المضاف اليهم بنسبته و
باب غير المنصرف من العربيات و اما تعريف المصروف باللام و التعريف المضاف
الي احد ما قلناه بها يجعلان غير المنصرف متوقفا اوفى حكم المنصرف مع انه جسيم
فالاولي ان لا يجعلان المنصرف غير المنصرف و اذا اطلعت هذه الاقوال فحين ان
التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد و اما اذا
اعتبر تعريف التواكيد احد الامرين و هو اما تعريف العلمية و اما تعريف التواكيد
فهو يتوقف الكلام و الاضافة فخر اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل و التعريف
و اعتباره اوفى للاحتجاج اليه في منع صرف بعض التاكيد و قيل تعريف التواكيد
تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعم منها و اليه ذهب الراجح الفارسي فعلى
هذا لا يحتاج الي شرط احد الامرين فوهم العجيبة شرطها ان يكون علميا في الجملة
و مكررا لا وسط و بازها في التثنية فتخرج منصرف مشتركا و ابراهيم منعه
الاولي ان يقال شكوا العجيبة ان يكون في اول الاستعارة يكون علميا ليدخل في

شرط
ك

فانهم حينئذ في الجمع لا يحسن ابي الحسن فقلت له اني انعم على اي شرط العجيبة
في منع الصرف امر ان احد جماعتنا ان تكون على في الجمع لانها لو لم يكن على في الجمع تصرف
العرب فيه يادخل لام التعريف او لا فاقته او التثنية او التعريف او غير
ذلك قصار من حيث كلامهم فلم يحسن العجيبة فيه فلم يمنع الصرف في هذا الوسي
الجماع لم يمنع الصرف لا يتقوا الشرط وهو كونه على في الجمع والشرط الثاني في اصل الاصول
وهو ان لا يكون الاوسط او زيادة على ثلثه احرف لانه لا يكون الا ذلك لكان الاك
على ثلثه احرف ساكن الاوسط في غاية الخفة وخافية الخفة فيقوم
احد السببين فلم يبق الا السبب الاول فلم يمنع الصرف واذا انفرد ذلك فتخرج
اذا يسمى به منصرف لا يتقوا الشرط الثاني فهو يخرج الاوسط او زيادة على ثلثه
احرف وشتر وابر اهم اذا سمي بها استنعاه عن الصرف للعلمية والعجيبة و
حصول الشرطين في الجمع شرط صيغة متعين اجموع بغير ما ذكرنا من جمل
ومما يبيح داما فرائضه فنصرفه اي شرط اجماع الخان في الصرف ان يكون
صيغته في صيغة متعين اجموع بغير ما ذكرنا من جمل ان يكون على
صيغة غير صيغة اجماع ان لم يمتنع جمعها جمع التكثير وانما قلنا جمع التكثير لانه
يجوز جموع جمع السدنة نحو اصحابات وهذا الجمع ثلثه امثلة واحدها ان
يكون بعد الف التثنية فان كانت نحو جرد وان في ان يكون بعده حرف او لا
لا يتم في الثاني في جرد وان والثالث ان يكون بعده ثلثه احرف او سطرها ساكن نحو
مما يبيح وانما قلنا بغير ما ذكرنا لانه لكان بهاء نحو صياقلة تشابه المفرد لفظا ومعنى
مؤكرا منه وطواحيته وكان حكمه حكم المفرد لما استهت به كراهية وطواحيته

لفظها

لفظا قطره ولعاشا بهته معن فلو فوج كل واحد منهما على كثيرين اما الوجه قطره
واما خرا ابيه وطرا حية فلكونه مصدر او فوج المصدر على كثيرين واعلم ان
المراد بالها وها التي تبت لئلا يتعوض عنل فواره جميع فواره فلو قال بغيرها
مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله صيغة
منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مرادك لان مع صيغة
منتهى الجموع بغيرها النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغيرها لان الاحتمار
يرى عن مثل صيا قللة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروف قبله
احد الامر من هو اما الاحتمار عن مثل صيا قللة واذ كان كذلك ففوز منتهى
منصرف لا يتفق وشروط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضر على
للضغ غير منصرف لانه منقول من الجمع هذا جواب عن سوال مفرد هو
ان يقال هذا الوزن ونماذج الصرف للجموع مع صيغة منتهى الجموع بغيرها
والجموع متعينة في حضار لانه علم للضغ والجواب ان يقال لا نسلم ان الجموع
منتهية في لان الجمع المعبر عنه المحققين هو الجموع الاصلية وهي متحققة
هنا لانه منقول عن الجمع لانه جميع هو العظيم البطن فان قيل هذا سوال
منتهى متوجبه حضار وان لم يفسر فيه الجموع لان هذا الوزن لا يمنع الصرف والجموع
ان لم يكن فيه حلقان اما اذا كانا فيه فبمنع من الصرف وان لم يفسر الجموع محلا
بالعلمين كحضار فان فيه العلمية والتأنيث لانه علم للضغ مؤنث ولما
لا نسلم ان في حضار تأنيثا لان حضار علم للجنس فهو جنس علم لا حقيقة
بالمشرك بين المذكور والمؤنث كما س منه للاسد والذالك ان كذلك لم يكن فيه تأنيث

الجموع منتهى الجموع
الجموع منتهى الجموع

مسئلة ان فيه ثبوتاً لكن لا يلزم منه ان يكون غير متصرف للعلمية والثابت لان
 العلمية فيه غير موزنة والهاو لا يكون كان غير متصرف ليعلم ان يقول حشده كما
 يقول شرط بجمع ان يكون جماعاً في الاصل كما قال في الوصف ولم يرد ان اذا
 لم يعرف وهو الاكثر فقد قيل الجمعي حمل على موزنه وقبل حريه جمع سر والة نقول
 ولذا صرف هذا المثال هـ هذا جواب الضاعى برادى مقدره برادى يقال من
 الوزن ان علمه عرفه اذا كان جماعاً او منقولاً عن الجمع وهو ليس كذلك وجواب اذ لم
 يعرف وحيث ان احدهما لانه لفظ الجمعي فلما استعملت العرب جملة مع الا
 لفظ لا تتعدي وزنه في العرب وكانت الا لفظ لا تتعدي وزنه في العرب غير متصرف
 فمنع صرف الضاء والوجه الثاني انه لما وجد غير متصرف وعلم من فاحدة كلام العرب
 ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جماعاً فقبل انه جمع سر والة نقول ان الحفظ
 فاحدة كلام العرب اعلم ان الاسماء المانعة من الصرف يلزم ان يكون عمره
 ثباتاً في جواب الاول وان الجمع مانع من الصرف تحقيقاً او تعريفاً ثباتاً في جواب
 الثاني ولم يتعرض المصنف الى مواضعها ولما اذ صرف سراديل وهو القليل
 فهو المثال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لا على الجملة والمجموعة هـ انما هو حشده
 ولم يرد انما هو حشده وجراسه فاض هـ اعلم ان مثل حشده مثل فيض رفاً وجراسه
 حيث اللفظ بلا خلاف بين النسخة المحققين كما تقول جاتي فاض رفاً ومرت
 نفاض وجراسه شون وحرف الباء تقول جاتي فاض رفاً ومرت
 وحرف الباء واما حيث التقدير فغيره حشده فكل بعضهم ولم يتصرف
 لان هذا الجمع انما يتصرف اذا كان بعد الف التكثير حرفان عرب حشده وتكلمه حرف

١٣
 حشده

او متعلقا على نحو صحيح وليس انما بعد الف التكميل حرفان لا تلتصقا احرار فيكون
 جوارا على السلام ولكن فيكون تصرفا وقال بسبويه وقعنا بعد لا تسع انه ليس بجوار
 الف التكميل حرفان فان الالف مقصورة بعد الراء والذى برن مع ذلك انك تقول جوارا
 جوارا بكسر الراء فلو لان الالف مقصورة بعد الراء كان لا حوا رب جوارا باج الراء
 فتقول جوارا بن جوارا باج واذا كانت مقصورة لا حوا رب كانت مقصورة لمخ الصرف
 والجامع بينهما كون كل واحد منهما حكا لفظيا فان قبل هذا التنوين عند سبويه
 فانه غير متصرف عندنا انما عرض من الالف او من حركة الالف لان اصل الالف
 جوارا جوارا ما استقلت الضمة مع الالف عند فتقصار الالف لا جوارا فلي كانوا
 يحدفون الالف الكسرة بالكسرة في المقدر فوقع حرفا بعد كسرة كونه فاد البيل
 واليسر والكسرة المتعاقبان كان حذف الالف في الجمع الذي هو الفاعل من المقدر اولى
 فلي حذف الالف وحركة عرض التنوين مع الالف او من الحركة فهدا التنوين فيه
 عند سبويه ليس تنوين التثنية بل تنوين العوضي وحذف الاولين تنوين التثنية
 واما حال النصب فبالكان له وجه لكونه غير متصرف وحذف الفتحه في الالف
 كقول الفاعل فلو كان جوارا لم يجره ولو كان جوارا لم يجره فلو لم يجره لم يجره
 المعينة وان لا يكون بالاضافه ولا استنادا على ما يوجب ان لا يجره فلو لم يجره لم يجره
 من الصرف وجودي وحرفي اما الوجودي فهو ان يكون على لانه ولم يكن لكان في موضع
 الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتمد هو اللزوم والعدي هو ان لا يكون باضافه وان
 لا يكون بالانضمام وانما وجب ان لا يكون باضافه لان الاضافه تجعل غير المتصرف
 متصرفا او في حكم المتصرف على اللزوم بين فيا لا بد ان لا تجعل المتصرف وغير متصرف

٦
 انما وجوب ان لا يكون باسناد ولا له وكان باسناد كان مبنيًا وحكيًا مع حاشية
 غيرنا بسند و متساو في عابها و ذرا حيا و اذا كان مبنيًا وحكيًا مع حاشية لم يكن
 لم حاشية في منع الصرف فان منع الصرف مخصوص بالمعربات و اعلم انه لو قال ولا
 بان يكون الثاني صرنا ولا بان يكون متضمنًا للمعروف في الاصل لكان اصوب حتى
 لا يتوجه عليه انقص بمثل سيبويه و عمرو بن و خمسة عشر اذا جعل حاشية المعربات
 الاصح فان قيل لا يتوجه انقص بمثل ذلك لكونه مبنيًا و اختصاص منع الصرف
 بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتمال ان حاشية التركيب الاستدلال لكونه
 مخصوصًا بالمعربات فلم يرد احد الا عربى و هو اما تركيب الاخر ان حاشية التركيب
 الاستدلال و وجوب الاحتمال ان حاشية سيبويه و خمسة عشر حاشية و اعلم ان
 المراد بالتركيب التركيب اسمي بل لا يشك بمثل زيد حاشية مع كونه حاشية
 الاسم و التثنية قول الالف و النون ان كان في اسم فشرط العلم به كمر ان و خمسة
 عشر و قوله و قيل وجود قوله اعلم ان الف و النون اذا منع الاسم مع الصرف
 حاشية في المعربة لم يمتدح لانه لا يمتدح في التثنية في امتدح و قولنا
 انما ثبت عليها و اذا عرفت ذلك فقول ان كان الالف و النون في اسم فشرط
 في منع الصرف ان يكون حاشية يصح مشابهته لانه انما ثبت في اسم لم يكن حاشية لم يمنع
 و قولنا و انما ثبت عليه و هو ان ثبت و هو ان و هو ان و هو ان
 و قولنا و سيجان و اذا كان في صفة فشرط في منع الصرف انما فشرطه يتحقق
 مشابهته لانه انما ثبت في امتدح و قولنا و انما ثبت و قيل شرط في منع الصرف ان
 فعلى كونه مستلزما لا يشك في قوله و وضع للمعرب صيغة غير صيغة المذكور
 لم يفرق بين المذكور و المعرب بناء انما ثبت و اعلم ان التركيب و التركيب و التركيب

انما لان و هو حاشية

لان وجود فعلي ليس شرطاً بالذات بل الكثرة مستلزماً لا انتقاراً ففعله الذي هو شرط
بالذات فلو منع ثم اختلف في ارجحان دو سكان ونحوه ان اى فني ارجح انه اختلف في
شروط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في ارجحان ولم يختلف في سكان و
نحوه لان من قال شرط منع صرفه انتفاء افعاله منع صرف ارجحان لتحقيق شرطه وهو
انتفاء افعاله من ارجحان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعله من ارجحان لتحقيق
شرطه وهو انتفاء افعاله من ارجحان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعله من ارجحان لتحقيق
شرطه منع صرفه وهو وجود فعله من ارجحان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعله من ارجحان لتحقيق
الشرطين معاً وجب انتفاء افعاله وجود فعله في سكان واغلب يختلف في سكان لتحقيق
الشأن في ارجحان لا انتفاء الشرطين معاً بل في ارجحان انتفاء الشرطين معاً في اوله لا اتفاق في اوله
وزن الفعل شرطه يختص بالفعل كشم و ضرب او يكون في اوله زيادة كزيادة خبر
قابل للتأخر اى شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو ارجحان يختص بالفعل
ولا يوجد في الاسم الا انتفاء عن اليجي الى جوبه كيقسم او منقول الى الفعل الى الاسم
العلم كغريب و تم ان اسمى ارجحان بها وكان بفعل وتفضل وتفضل واختل و
سما بها و ارجحان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل لتا والى ثبت
يشاكلر مشاهة الفعل و اوزانه افضل وتفضل وتفضل وبفضل افضل امر اللامح جلب
ولا تفعل فيما لقا اسمى ارجحان بنحوه العلم ووزن الفعل زيادة النون
في اوله لعدم جى مثل جعفر بكسر الفاء وهو كغريب اذ اسمى به لا يقال انه ارجح فسر اثنى
حرف زيادة النون فان تقول ان النواة بجوان اللفظ المنقول الى الصنيع في زيادة
حرف من حرفه او اصله كما لفظ الغريب واذ افاض النون في ارجحان زيادة اراء و ارجحان
بلفظ النون منه لفعل ارجحان بخلاف ما لو سمينا به ارجحان بنحوه فان بنحوه فان في الاسماء
فعل مثل الموصف الاصل ووزن الفعل مع كونه قابلاً لان كقولهم السودة للحجة واجب

جاءت زيادة النون في الاسماء

حجة لبعضهم بان قبول ان لا يكون الفعل اسماء ومقتضى ان المراد بان خبر فاعل الفعل
 انه لا يقبل ان لا يستعمل صفة فكان خبر متصرف للوصف ووزن الفعل جسيدي
 الاسم لانك قال بتر جسد عدي ولا يا بود اسماء للجملة ولم ومن ثم انشع احمر والوصف
 يعمل احمر لكون الاسم الذي هو جرد او هو ان في لونه زيادة كما في اول الفعل
 خبره بل ان كان الحجة في اول زيادة لانه مع الحجة كونه قابل للمساواة لا يقال
 احمر ومن اجل هذا للوصف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لا يشق الا من مشا
 اصل الاول فقط واما الثانية فقلنا قال الله تعالى يقول بنو اسرائيل وفاقه علمته
 نعم اذا سمي به كان خبر متصرف لا جسيدي خبر فاعل لانه وكذلك حكمه في اصل قول
 ما فيه علمته موزنة اذا تكررت لانه يبين من انها لا تحتاج موزنة الا ما شرط
 فيه الا العدل ووزن الفعل هو اي كل خبر متصرف فيه علمته موزنة اي والعلمية
 سبب منع العرف فانه اذا تكررت لانه يبين من قبل ان العلمية الموزنة لا تحتاج
 مع علمته الا العلمية شرط في ما تميز تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها
 تحتاج مع العدل ووزن الفعل موزنة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما
 قلنا انه يبين ان العلمية الموزنة لا تحتاج مع علمته الا ما شرط فيها لان تلك
 والعلمية ان كانت للوصف فلا تحتاج الى تجانس حيث ان بينهما التفاضل وان
 كانت التي ثبت بانها دو للمثبت للمعروف او العرف او العجينة او التركيب
 او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كان في الصفة فان العلمية لا
 تحتاج ما بينهما مع التفاضل وان كانت مع او التي ثبت بالالف فلا تحتاج الى
 تجانس موزنة لاستقلالها في منع العرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية
 تحتاج موزنة مع العدل ووزن منع العرف للعدل والعلمية والمنع حرف احمر للعلمية
 ووزن الفعل لانما قلنا ان العلمية ليست شرط في العدل ووزن الفعل لمنع العرف

في حرفي اجل ان شرط وزن الفعل الثاني
 في حرفي اولي

شيء غير العلمانية تحتدربا مع العلمانية في غير العلمانية في غير العلمانية
 كان صفة قوله واما متفاد ان فلا يكون معها الا حدها فان كان في يد سب او سب احد
 الى القول ووزن الفضل متفاد ان هذا استارة الى جواب سوال مقدر وذلك السؤال ان
 الحال اذا لم يكن العلمانية سترها القول ووزن فعل في بزان يكون كعلمته فيها القول ووزن
 الفضل والعلمانية فان تكرر زالت العلمانية ولم يزل القول ووزن القول لان العلمانية ليست
 لا يترط فيها فادام يصدق في كل ما فيه علمانية موزنة اذا تكرر حرف في جوابه ان يقال
 ان القول ووزن الفضل متفاد ان اي لا يجمع شيئا معا بالاستغناء فلا يكون
 مع العلمانية الا احدهما وفي السؤال المذكور نظر لانه لا يوجه السؤال المخرر حينئذ
 العلمانية في الكمية المفروضة هي موزنة وجوابه ان لا نسلم ان العلمانية ليست بموزنة
 حينئذ واللازم الترجيح من غير مرجح اذ كل من هذه التمسك بهت نام في قولك موزنة
 لا ينبغي ان لا تسمع في نسائهما في نسبة ترجيح بلهم حجج وليس مثل ما وجد
 كذلك لان الجمع وحده مانع من التفريق في غير النظر الى العلمانية ولا شي من القول ووزن
 كذلك اذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المخررف القوي فيه العلمانية الموزنة
 شيئا منها احسن القول ووزن الفضل فان كان حرف له فانه بلا سب لوزن العلمانية
 وزوال ما ستر ط فيه وان كان فيه احدهما فان كان حرفا لها كفاية في سب واحد لانه
 زالت العلمانية ولم يزل احدهما واعلم انه في العلمانية بالموزنة لانها لو لم يكن تكرر
 موزنة لم يصدق في فهم ما فيه علمانية اذا تكرر حرف لان مثل ما وجد وحيلى وحررا اذا
 سمي به فقيه علمانية وليس من حكمه اذا تكرر حرف لان العلمانية هي موزنة لان منه حرفا لها
 هو العلمانية الاصلية والناشئة في العلمانية في سبويه والا فشيء في مثل امر حتى
 اذا تكرر حرف العلمانية بعد العلمانية واعلم ان في الامر غير معروف للصفة

ووزن الفعل اذا سمي به فكذا ذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما اذا انكر بان يقع
فيه اشتراك في التقاضي ففقدت كذا في سبويه والا فخشى فقل سبويه ان غير
منصرف لوزن الفعل الصفة الاصطلاحية وقال الا فخشى انه منصرف لانه انما انكر
حال غير فقه الوصفية الاصطلاحية فلم يكن فيه الاسباب واحدا وهو وزن الفعل
وجوابه ان تقول سلمنا انه انما انكر ما لم يغير فيه الوصفية الاصطلاحية لكن لم فليكن
لم يغير بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان حلي لم يكن احمر والوصفية للمكان
العلمية والوصفية عن اتفاد اذا انكر زال ذلك المانع وكذا حكم كل ما فيه
صفة مع سبب اخر نحو مكان وهذا قال في مثل احمر باب ثلث منتهى من هذا
الحكم لانه اذا سمي به لم يمتنع فيه العول فلم يكن فيه الا العلمية ولم ولا يلزم
باب حاتم لما يلزم من احمر المتضادين في حكم واحده اي ولا يلزم سبويه
باب حاتم اذا سمي به اي اذا سمي بحركات يكون منصرفا وتبين ذلك ما ذكره
بعض المحققين من انه اذا سمي به لم يكن احمر المتضادين لان احمر الوصف
فيلزم احمر مضاهيه في حكم واحد وهو محتمل فانهم هذا جواب عن قول من قال
وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصطلاحية معتبرة بعد العلمية في اخر فليكن
مسترة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان
لكان حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية الاصطلاحية لكثرة بس كذا لم يكن
الا الصفة الاصطلاحية معتبرة وجوابه ان تقول لان اسم ان الصفة الاصطلاحية
لو كانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية والاعتبرت في حاتم حلي
لان احمر المتضادين في حكم واحده او منع العول لان العلم لا يقع مع كثيرين
والصفة تقع مع كثيرين واحمر المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك
احمر بعد تشكيكه لعدم احمر العلمية حينئذ في منع العول فلم يلزم من احمر الوصفية

في منح الصفو حال التكميل الحق والمقتضى في انما قال في حكمه واحد فوارا اوضح
والمقتضى في سكتين مختلفين كقول تفراتاني ووجد الخوص من ال جعفر جعفر
ولو ثبت الا حادها في غير العلمية في الوهم من جهة منح الصفو وجمعه
احادوس والغير الصفو من جهة جمعه في الوهم واعلم ان قول وكل ما فيه
علمية موزنة اذا تكسروا فاما يكون كذا في راي الاخص لا في راي سيبويه
وجميع الباب باللام او الاضافة بنجر بالكسرة واعلم ان النية ونفقوا على
ان جميع ما لا يتصرف اذا اضبط او دخله الالف واللام بنجر بالكسر لفظا ان
كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في دخول الكسر عليه من حيث انه متصرف
اولا من هذه الوجوه فقال قوم انه متصرف لانه ما دخل عليه ما هو من خواص الاسم
وغيره اللام او الاضافة اخرج من متايرة القول فصار متصرفا فدخله الكسر
وقال قوم انه غير متصرف ايضا لانه العلمين والاضافة على انما دخله الكسر لان
الكسر انما حذف تبع للفتوح وحصل اللام والاضافة لم يوجد السينون في حذف
فتبع الكسر فان قوم ان تقع العلمين كان غير متصرف كجود وحيلى وعمر
والمراد بكون صفته علم بالعلمين وان لم يتغيرا ولم يتبين احدهما كان
منفصلا كعلمك وابراهم واحمد وعمر وهذا قريب الى الحق من المذهبين
الاولين قوم المرفوعات هو ما لا يشتمل على علم الفاعلية كاي المرفوع
ما لا يشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما لا يشتمل على الرفع لانه
ينوبه تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة المباشرة فالمرفوعات خبر مبتدأ
مخذوف ان هذا الباب المرفوعات ولم ترجع هذا الضمير الى المرفوعات
لان التعريف انما هو للما يمتثل لا افرادها كتعريف الاسم والفعل وهو
وغيرها بل يرجع الى المرفوع ولم يمتثله الفاعل كاي فمن المرفوع الفاعل

بما لا يشتمل على علم الفاعلية

والفعل الحقيقي الذي هو المصدر والاسم كان فقيهه استفاد ما كان من جملة والفعل الاصطلاحي
فقدان الفعل الاصطلاحي غير فاعم بالفاعل كونه غير فاعم بالمفعول وما كان ازديا الفعل
الحقيقي فلو لا حاجة مجتهد الى قولهم وشبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به
الفعل الاصطلاحي والعبرة في قولهم يجوز ان يكون بعض مدلول الفعل الاصطلاحي الذي
هو الفعل الحقيقي لا يعود العبرة الى بعض مدلول المذكور ومجتهده لا يشك احد ولا يتحقق
احد بمعنى الزوال بخلاف مجتهده مع ان حسنه استدلاله الفعل مقدرا عليه في
حقيقة فاعمه وليس له فعل لانه يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمستدال اليه هو المستدال اليه
الاول والاصل ان يلى الفعل الذي هو الفاعل ان يلى الفعل ويقدم على المفعول وسائر
الاشياء المعمول بها للفعل بغيره بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل لانه
لا يفعل لا يفيد بدونه ولا يفيد بدون سائر الاشياء والكونه مجردا للفعل خالفا بجلده
سائر الاشياء ولم يقدركم لكسها من قرب مقدم زيدا والاشياء ضرب مقدم زيدا الى ما
اجل ان اصل الفاعل ان يلى فعله ويقدم على المفعول جزا ان يقال ضرب مقدم زيدا في
سائر الاشياء زيدا الموحى لفظا عن مقدمه ومنه على مقدمه ومنه الاضطرار لذكر الفاعل
وزيدته وهو غير جائز وهذا مما كان يقال عليها الزيدان منطلقين ولا يحمل ان اصل
اللفظ ان يقدم على المفعول ويشترط ان يقال ففعل مقدم زيدا لانه يعلم من هذا
فقدان لفظه وادبته ولفظا ففعل هو ان الضمير في مقدمه يعود الى زيد او زيدا او غيره
لفظا وانما مقدمه رتبة ففعل مقدمه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم
على المفعول رتبة فان قيل انما هو الضمير لذكره في مسكن قولن ان منتهى ضرب زيدا
او لم يجوزوا فيها نحن فيه مع وجوه المضمر يعود والموضعي قلنا لغزرة منه وهو
وجوب وجوه الفاعل والاشياء وجميعه لا يحل الضمير لذكره في تقدير افعال الفعل
لان في غير مفعولة هي متجاوز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من

باب إعطيت بمنزلة الفاعل في مثل و الثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند
المهرتين في خدم جوار إعطيت ما حبه العليم وجوز إعطيت درهم زنا ومنه قول
ومن كان معطي حفيظ القضا بدأ ومنه اذا اشتغى الا حارب فيها لفظا والقرينة
لو كان مفعلا متصلا بوضع مفعول بعد الا او مفعلا بها وجب تقديمه الى واذا
اشتغى الا حارب في الفاعل والمفعول متسا لفظا والقرينة البها خرب مرس
عيسى وخرب مرس على الباب مرس على النطح وجب تقديم الفاعل على المفعول
وقال لا تسباس وانما قال والقرينة لانه لو اشتغى الا حارب لفظا ولم تسب
القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل الكشري جميل فان المعلوم ان حلي اكل
والكشري مأكول وخرب مرس العاقل عيسى الفاعل وخرب مرس محلي
فلم يحصل التسباس بتأخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مفعلا متصلا
وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخرزم ان لا يكون متصلا
وقد فرض انه متصل بهذا خلف وانما لم نجزم ان يكون الفاعل متصلا
مؤخرا على المفعول المتصل لكرههم ان يقدم الاضعف على الاقوى
فيما هو كالكلية الواحدة نحو ضربك وانما قال مفعلا لانه لو كان الفاعل
مؤخرا لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال مفعلا لانه لو كان
مفعلا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ماضين الا انت
وما ذكره بشكل تنبؤ فان زيدا ضربت فلان فاعله مضمرة متصل
مع تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجب عنه بان المفعول
المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول اشتغى تقديم المفعول عليه وهو متعلق

في الفصل والفاعل وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الاوجب بتقديم الفاعل على
المفعول نحو ما ضرب زيد الامر والامر لا يواخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيد الامر هو
انضم ما ضرب زيد في امر ومع جواز ان يكون مفعول مضروب بالامر وهو لا قبل ما ضرب امر الامر
فيما تراه ان يكون زيد مضارباً للشخص اذ لم يكن ان يكون مفعول مضروب بالامر وفيه نظر لانه انما يلزم
انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الاصل اذ اقدم عليه مع الاقله يلزم
المعنى وهو انما هو ما ضرب الامر زيد لا يقال لوجاه ما ضرب الامر از يدفله بغيره ان يجوز
مع تعدد المشتبه المخرج بعد الاذان كان الاول كان الجهر فيها والمقصود حقيقة احدها
هذا خالف وان كان الثاني كان القول بما ضرب الامر لانه متعدي لانه يبقى الفصل بلا فاعل
ولما فيهما فاعل الفاعل لان زيداً يمتنع ان يكون فاعل لما ضرب زيداً لان اختيار الفاعل الثاني
وهو انه يجوز لا مع تعدد المشتبه ويمنع فاعل الفصل بلا فاعل لان زيداً الموحى لفظاً المتقدم
مرتبة يكون في حلال للفعل فيكون تقدم ما ضرب امر الامر وحديثه لم يلزم انما الفصل
كذلك فاعل مع ان لا يخفى احده في كونه الكيس وكذلك جسد الفاعل الى اخرها هي شبه هنا
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو ما ضرب زيد امر الامر معناه ما ضرب زيد
الامر واما لفظة التي ذكرنا باقية الامور مودة منها قوله واذا الفصل بضمير مفعول او وقع بعد
الامر ومعها ما الفصل مفعول وهو غير متصل وجب تأخيرها اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود
الى المفعول نحو ضرب زيد زيداً لان الامر اضمار فيلزم الذكر لفظاً ومعنى وانما يمتنع كما هو اهل ان اذا
اتصل بالمفعول الاول هو بمن عطفت ضمير المفعول الثاني منه وجب تأخير الاول نحو عطفت
الامر محبة عند السجدة لان عن المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل
بعد الاوجب تأخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب امر الامر لانه لو قدم انقلب المعنى لانه

قولنا ما ضرب عمرو الا زيدا غير محمول ليس مضروبا الا لزيد و زيد جار ان يكون ضاربا لغيره و
 اذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرو اجاز ان يكون عمرو مضروبا لغيره و لم
 يجوز ان يكون زيد ضاربا لغيره و فيه من الاستكمال ما حرفة و كذلك اذا وقع الفاعل على
 معنى الا نحو ما ضرب عمرو الا زيدا فاعلة التي ذكرنا بالحق و تحتاج تقديم الفاعل
 مع ما ضرب عمرو في الاستحاج تقديم الفاعل على المفعول في لغة و كذلك اذا اتصل بمفعول
 الفاعل بالفاعل و الله على خير متعلم نحو ضرب زيد و يجب ان يفسر الفاعل لانه لو قدم لزم ان يفسر
 للمفعول و التقديم للمفعول لهذا الخلف و انما قال و الفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا
 للمفعول لكان للمفعول و يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد كما ذكرنا قولهم و قد جرد
 الفعل لغيره و رتبة جواز في مثل ذلك زيد لمن قال مرحا و ليبيك زيد ضارح
 لخصوصه و مختلط مما تطبع الطواريج و هو ان يشك ان احد من المشركين راى شيئا
 و اعلم ان للفعل الرابع للفاعل جند في قيام فرتبة و الية تامة على سبيل الجوز
 تامة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فنقول الفاعل جند في جوب من قال
 قال مرحا اي قليم زيد فيجوز ان يظن ان فاعله و قد ذكرنا قوله لبيك زيد ضارح
 لخصوصه و مختلط مما تطبع الطواريج فكل من قابل الفاعل من بيبي زيد فقال ضارح
 اي بيبيك ضارح لخصوصه فصار فاعله مرحا بانه و القياس المطروح كالمصائب و
 المصائب لانه فاعل فعل محذوف و الفاعل الضعيف الذليل على مختلط و اليا
 الذي يختلط بالليل و الطواريج جمع المطوجة في خلاف القياس و هو القوافل و مثله
 قوله قد سبيح لله له فيها يا غدا و الاصال رجال البصير الباصي قراءة فاصروا و ابن
 عمار رجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان فاعله قال من سبيح فقبيل رجال اي سبيح

و يجب ان يفسر الفاعل لانه لو قدم لزم ان يفسر
 للمفعول و التقديم للمفعول لهذا الخلف

و اعلم ان للفعل الرابع للفاعل جند في قيام فرتبة و الية تامة على سبيل الجوز

لا يجوز ان يكون زحاحا على انه مقول فام بسم فاعله لقوله ميسخ لان الزحاح ليسوا
 مسيحين في الموضع بالعزو والاصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب فتق
 كل موضع لم يمسح كقوله تعالى وان احدهم المشركين فاجره فاعله مرفوع عليه
 في كل فعل محذوف الا وان استبعد كاحد من المشركين فاجره واذا وجب حذفه لانه فسر
 هذا الفعل بفعل جوه فاعله في بسم الله المحذوف هو جوه جاز لان ذكر المفسر
 . . . حسوا بالافادة وانما قلنا انه في كل فعل محذوف لم نقل انه مستلزاما بعد جوه لان
 ان حرف الشرط وحرف السطر يجب ان يدخل الفعل لفظا او نقدا فاوله وقد يحذفان معا
 في مثل نعم لمن قال اقام زيد اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا في جوابه
 قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز ان
 جاز انما قدرا الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المسند اليه فيكون الجواب مطابقا
 للسؤال فلو وانما تخرج الفعلان انما الجواب قد يكون في الفاعلية مثل ضربت
والكرم في المفعولية مثل ضربت والكرم زيد او في الفاعلية والمفعولية مختلفين
 بخبر الجوه في الاول الثاني والكوفون للادل انما تخرج الفاعلية او كانت اسما
 بغير الجوه اسون كان العاقلان فعلين في ضربت والكرم زيد او اسما في نحو انضرت
 وكرم زيد معني ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون
 في الفاعلية الى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعله او فاعلا مقامة هو
 ضربت والكرم زيد وضرب والكرم زيد وقد يكون في المفعولية الى يطلب كل واحد منهما ان
 يكون ذلك الاسم مفعولا له ضربت وضربت والكرم زيد او ضربت وضربت كقولهم
 يستغنونك قل الله بقتكم في الكلاله وقد يكون في الفاعلية والمفعولية الى احدهما

الفاعلية واللا فاعلية في المفعولية في قوله ضرب زيد اكرم زيد والاول تقضي
 الفاعلية والثاني يقضي المفعولية كما ذكرنا في ضرب زيد اكرم زيد والثاني ان
 يقضي للاول المفعولية والثاني تقضي الفاعلية في قوله ضرب زيد اكرم زيد
 ضرب زيد وانتد الى من ضرب زيد ضرب زيد في قوله ضرب زيد اكرم زيد في قوله ضرب زيد
 الا فاعله المفعول المذكور في المفعول وهو حال في الفعلين المفعولين بعد قوله وقد يكون متنازع
 المفعول في الفاعلية والمفعولية متساويين بمعنى ان الاول يقضي الفاعل والثاني في
 يقضي الفاعل والثاني يقضي المفعول لا بالعكس ولا يمكن ان يكون حال في الفاعلية والمفعولية
 لانه يقضي المفعول في الفاعلية لا العكس ولا يمكن ان يقال ايضا انما يقضي المفعول
 في الفاعلية لدفعهم عن قولهم ان مثل ضرب زيد وضرب زيد في هذا الباب فانه ليس
 شئ من الفعل الثاني تأكيد للاول والمولد بالمعنى المتعدي على هذا الوجه والمختل فان في لفظها
 روي في لفظها حتى لا ينفصل بمثل ضرب وضرب زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم
 يقل في الفاعل والمفعول لانهما اول مفعول ما لم يفسر فاعله والجيرو المحرور فاعله
 في قوله اكرم زيد في ذلك الاسم للغرب والجيرو وكوفون في قوله ضرب زيد
 الفعل الاول في ذلك الاسم كونه لهم له والعمال اللام لولي ولكل واحد من الفعلين في
 ومنافقات لا تطول الكتاب يذكرها وانما فاعله اكرم زيد فانما هو ان المولد في قوله
 لفعلين رثا واحدا بعد ما فيها يجب ان يكون موضع في قوله وضرب زيد
 لموقع مولا لكل واحد منهما في البديل فيجوز ان يجر رثا في الضمير للمفعول لان المتصل هو
 بعد ما يكون متصلا بالفعل الثاني في موضع كونه متصلا بالفعل الثاني لانه يجوز ان يكون مفعولا للاول
 كما لا يخفى في قوله ضرب زيد في قوله ضرب زيد اكرم زيد في قوله ضرب زيد اكرم زيد
 في الضمير المتصل بمفعول في قوله ضرب زيد اكرم زيد في قوله ضرب زيد اكرم زيد

مضرب والكلام لا اربا فيه تنازع فعلى ضرب الكسائي يقطع بالحدود على ضرب من التفرق
 ليجعلان متساويين واما على ضرب من غيرهما فلا يمكن قطعا ان لا يتصور ان يسمع الا ولا بد منه ان يفتقد
 بالمتن فليس هذا عندنا من تنازعا يمكن قطعه باو طريق القطع عندهم وهو ما يفرق والكرت
 الا اربا يمكن قطع الشارح فيه بالحدود التي لم يثبت عند الكل لكنه يمتنع فيه الاضمار ايضا
 انما قال طاروا بعد ما لا ينها اذا اشاروا مضرا بعد ما لم يكن احكاما متساوية بل استوى الفصول
 في الاضمار ولما اذا اشاروا مضرا فافيا فوزيد ضربته والكرتية فظلالها اذا اشاروا مضرا في طاروا
 نحو ضربته والكرتية او متساوية فوضرب والكرتية فظلالها استسا وكرتية في مضرا وفيه نظر
 ليجوز ان يقال ما ضرب والكرم الا انا ومنت وما ضرب والكرتية الا اربا وكرتية ضربها
 واضربت واربها لك وللجاسر عنه بانه معلول احدها في حرف لا يفسد لان الكلام في تناسخ
 الفاعلين والاول احدهما سواء حذف معمول الاضمار واخر وانا قال بعدها لانه لو كان الاضمار فيها
 او بينهما لمتنع التنازع لو لم يثبت احكام المذكور عليه لانها ان اقتضيا الفاعل فوزيد
 ضربته والكرتية ونحو ضربته زيد والكرتية واقتضيا الفاعلية والمفعولية وقدم عليها فوزيد
 مضربته والكرتية وزيد اضربت والكرتية او اقتضت اقتضت الثاني الفاعلية والدلال المفعولية و
 توسط بينهما فوضرب زيد والكرتية ثم لزم الدلال لا متنع تقدم الفاعل على المفعول وان اقتضى
 الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما فوضرب زيد والكرتية واقتضيا المفعولية
 فوضرب ضربته والكرتية ونحو ضربته زيد والكرتية لزم الدلال الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور
 عليه لفاعلين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربته لا مستارا للفعل اليه وجعل
 بعده فوضرب زيد فاعلا اخر عليه والتعريف في المثالين الاخرين لا يكون مفعولا لضربته لما ذكرنا
 وفي لزوم الامر الثاني في نظره قوله فان اختلف الثاني اضربت الفاعل في الاول على وفق الظاهر
 دون الحد فلفظا لكسائي واي اذا اختلفت الفاعل الثاني في هو راي البصريين فالفعل الاول لها

فما لا يمكن ان يكون مفعولا للفعل الثاني
 في المثالين الاولين لانهما لا يمكن
 ان يكونا مفعولا للفعل الثاني
 في المثالين الاولين لانهما لا يمكن
 ان يكونا مفعولا للفعل الثاني

الفاعل يقتضي المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضرت الفاعل في الاول برفق الاسم الظاهر
بشيء من جنس كانه للذكور والانبث والافراد والشيبة والجمع قول ضربته واكرمت زيدا او ضرباني واكرمت
الزيديني وضربني واكرمت الزيديني وضربني واكرمت عندي وضرباني واكرمت المصنوعي
وضربني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للسلي فانه يحذف
فان كان الفاعل هو المفعول لا يرفع الاضمار في الذكر وانما يحذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال
الفعل ببدونه والرفع يحذف والاضمار انما يظهر في الشيبة والجمع والثاني قول على قفرا
واخذ وضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيديني وضربني واكرمت
هندا وضربني واكرمت الهنديني وضربني واكرمت الهندات والمراد بان الفاعل في قول امرت
والفعل هو الفاعل او ما يقوهر مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب وضربني زيدا ويعلم ان
المراد في كل من قول قيل في الفاعل قوله وجاز حذفه للفعل انما جاز مثل هذه المسألة فان
الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويجعل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني و
اكرمت زيدا خلافا للفراو ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب نحو ضربني
واكرمت زيدا واكرمت وضربني زيدا فان في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما الاول
النصب والثاني الرفع واجل الثاني نحو ضربني واكرمت زيدا او الاول الرفع والثاني النصب
والاول دون الثاني في نحو واكرمت وضربني زيدا لجاز حذف الفاعل الذي اوجب به الفاعل الثاني لوجاز
استعمال اسم احد الماخرين وهو ما حذف الفاعل من الاول وما لا يضر في الذكر وكل واحد منهما محذوف
جاء الذي يزيل قول الفاعل قول التمر وكنتم مرصاة كل منتهى جري فوجها واستقرت لون
التي في النصب فاني جري واستقرت فاني واما ان مذهبنا جري اقتضى الرفع واستقرت اقتضى النصب واجل
استقرت دون جري فلو حذفنا المفعول في الاول ان استقرت عنه ولما ظهرت الى و
انما اجعلت الفعل الثاني في الماخرين والفضل الاول يقتضي المفعول حذف المفعول في
الاول

في هذا الباب من كتابنا في منطق الفاعل في قولنا ضربت زيداً ضرباً ماضياً
 اضماره هـ رابع الضارض في الذكر ولو اضماراً لم يوجب احسنه في الفاعل لوجب ذكر الفاعل ذلك المفعول
 فان تكيوا في الفاعل الاضمار قبل الذكر مع تفسيره للمضرة فلم يتركبو في المفعول لعدم
 وان لم ينسب ذلك المفعول اضماراً فذلك المفعول نحو حبيب منطلقاً وحبيب زيداً منطلقاً
 فان حبيباً وحبيباً زيداً منطلقاً فان حبيباً وحبيباً متارخاً منطلقاً الاضمار واعمل فيه
 حبيباً فحبيباً اضماراً ومفعولاً حبيباً وهو منطلقاً الاول لان حذو ممتنع لان لا يجوز حذف
 احد مفعولي بار حبيباً كما يجي ولا يجوز اضماراً ليدلنا بزم اضماره في الفاعل الذي هو
 وقية نظر لكونه اضماراً للمفعول لحبيباً بعد ذلك منطلقاً نحو حبيباً وحبيباً زيداً منطلقاً انما
 قوله وان احسن الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول مع المتخيار اما ان يمتنع مانع فظهر
 من ان احسن الفعل للعلل كما هو رأي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يفتضي انه محل و
 المفعول فان لا فتضي الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني سلفاً للظاهر تقول ضربت و
 اكرمت زيداً وضربت وكرمتاني الزيد بن وضربت وكرمت زيد بن الزيد بن والراو يا الفاعل في قوله اضمرت
 الفاعل هو الفاعل او ما تقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت وكرمت زيداً وان لا فتضي الفعل
 الثاني للمفعول اضمرت ذلك المفعول مع المتخيار بلطابق الملقوق المراد ورفع النيباس المفعول
 بما هو خبره وجاز الحذف ايضا ان لم يمتنع مانع كما يوجد في قوله للذات عليه مستند تقول في
 الاضمار ضربت وكرمت زيداً وضربت وكرمتها الزيد بن وضربت وكرمتهم الزيد بن وتقول
 في الحذف ضربت وكرمت زيداً وضربت وكرمت الزيد بن وضربت وكرمت الزيد بن واحداً اذا
 منع مانع من الاضمار الحذف فوجب للاضمار ان تقول حبيباً وحبيباً منطلقين
 الزيد بن منطلقاً فان حبيباً وحبيباً متارخاً منطلقاً واعمل فيه حبيباً فحبيباً لظهور
 المفعول الثاني في حبيباً وهو منطلق لان لولا الاضمار لزم اما الحذف واما الاضمار

غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باس حيت في الثاني غير جائز لانه لا يجوز
 لو اضمر لا ضم مفعولا او مشني لا يسيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حيتي وحيتيها ايها
 الزيدان متعلقان لانه لما كان لمفعول الاول في باب حيت مشني وحيتي يكون المفعول الثاني
 لانه يمتنع ان يقال حيتي وحيتيها ايها الزيدان متعلقان لانه لا يصح وجود الی المنفرد
 وهو متعلق والضمير الذي يعود الى المنفرد وهو متعلقا بحيتي ان يكون مفعولا وفيه نظر لانه
 ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لا يتعارض المصطلحان معهما واحدا لكنه ليس كذلك
 لان الاول يقتضي المنفرد والثاني المتشني وجوابه ان الاول والثاني يتعارفا انتهى على من
 لا انطلق من غير نظري كونه مفعولا او مشني والافراد فان لم من حيث انه اعمل فيه الاول
 فلو اعمل فيه الثاني لم يلزم التناقض فلو قول امر القيس كفي في ولم اطلب قليل من الحال ليس من
 لفد المعنى مستدل الكوفيين على ان احوال الفصل الاول اولى من احوال الفصل الثاني لانه
 امر القيس وهو لو انما راسي لما دني معوث كفي في ولم اطلب قليل من الحال ووجه هذا
 استدلال به ان كفي في ولم اطلب يتنازعا قليل وكفي في اقتضى رفع قليل ولم اطلب القيس
 نصبه وهو اختيار احوال الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف
 مع حذف احوال الفصل الثاني فلو ان احوال الفصل الاول اولى من احوال الفصل الثاني لم يجز
 امر القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والقصص لا يختار الا ما هو ال فصيح وارجاب
 عنه المصنف بقوله ليس من لفد المعنى ان ليس من البيت مما يتعارض فيه الفصلان
 نظرا بعدهما لانه لو تنازعا لفد المعنى لانه يلزم منه ارجاب المعنيين وذلك
 مشني على معوته مقدمتين احدهما ان لو لا انتقار الثاني لانتقار الاول فلو دخل على
 المشتب لصار ذلك المشتب منفي لا يدخل على المنفي لصار ذلك المنفي مشني ولما
 ان حكم المعطوف على جواب الحكم جواب لو اذا انفردا ان المفردتان فتقول انتا

لا تترك قوله ان يذهب
 في المعنى والاشارة

ولم يطلب قليل من المال من حيث الحق بل من احتياج البقصة لأن قوله ان ما ارسل لا ادني معيشة
 مستلزم ان يكون متفيا بمردود قول لو عليه فلم يكن سعيه لادني معيشة واذا لم يكن سعيه لادني
 معيشة لم يكن طالبا لقليل من المال ولذا كان لم يطلب قليلا من المال في حكم جواب لو يكن متفيا
 فيكون طالبا لقليل من المال قبلزم ان يكون طالبا لقليل من المال ولذا كان لم يطلب قليلا من المال
 في حكم جواب لو يكن متفيا فيكون طالبا لقليل من المال قبلزم ان يكون طالبا لقليل من المال
 من لا يكون طالبا لقليل من المال هو احتياج المتقنين وانما سئل واذا لم يكن من هذا الباري فيقول
 لم يطلب محذوف وتقديره لم يطلب الملك المحمود يدل عليه البيت الثاني وهو قوله ولكن سعى
 المحمود يدل على المحمود المتوكل المتوكل على الله تعالى في قوله مفعول ما ليس فاعله كل مفعول محذوف فاعله
 واقسم هو متضمنة بشرط ان تغیر صيغة الفعل الى فعل وتقول ه اعلم انما ذكر المفعول الذي لم
 فاعله لانه لما ذكر تغيب الفاعل بحيث لم يدخر فيه مفعول عام ليس فاعله وجب ان يراه
 المذكور لانه المعروف في مفعول عام ليس فاعله هو كل مفعول محذوف فاعله واقسم هو
 الفاعل نحو ضرب زيد بشرط ان تغیر صيغة الفعل الى فعل ان كان ماضيا والى يقول ان
 كان مضارحا الى بضم الراء وبكسر باء في اخره ان كان مضارحا وبضم واء في اخره ما قبل اخره ان كان
 مضارحا وبمع من قوله بشرط ان تغیر صيغة الفعل ان الضمير المذكور بشرط فيما اذا كان
 عاملا فعلا اما اذا كان اسما للمفعول نحو زيد مضروب فلما لم يفسر بشرط ان عاملا فيكون
 اسما وقد يكون فعلا وينتقل الى المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني في غير
 ولا الثاني من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذا ذكره في لا يقع المفعول
 الثاني من باب علمت في قوله لا يقع المفعول الثاني لان المفعول الثاني في علمت
 مستند الى المفعول الاول ولما لم يكن مستندا او غير ثقي الاصل فليرفع مقام الفاعل الثاني مستندا

مدلول الفعل من صفة او غيره بالغير فائدة على مدلول المفعول قوله ان لم يكن فالجميع مراد به الى
فان لم يوجد المفعول به فالجميع (يعني طرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور والوفاي في)
مقام الفعل فانت محذوف في رتبة يدري كجدة اسم الامر فيها باشد بداني اقامته الى واحد
منها كما لا فاعلى فاعلى واحد منها اقمته مقام الفعل جعلت ما وراء منصرفاً قوله والاولى
باب عطية الاولى من التي تلي الى اقامته المفعول الاول من باب عطية زيد درهلا الى
من اقامته مفعول التي في قوله سببه المفعول الاول للفعل اكثر من من سببه المفعول الثاني
لان الاول اخذ اولاً في ما هو ولا شك ان نسبة الاخذ الى الفعل اكثر من نسبة الاخذ
الى الفعل ولذا راد بها عطية كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلى ما وافي التي في مفعول
اها قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرور عن العوالم اللفظية مستند اليه
والى ومنه المفعول والخبر في المبتدأ هو الاسم المجرور اليه قوله الاسم المفعول
لانه لا يكون الا اسماً او ما في معنى الاسم نحو عتدي كفايم وتسع بالمعدي خبر عن ان
تروى في كتابك بالمعدي خبر قوله المجرور عن العوالم اللفظية احترق كفايم
الاسماء التي لا تكون مجردة عن العوالم اللفظية كاسمي ان وكان اسماً ما ولا المفعول
الاول من باب عطية الثاني من باب عطية قوله مستند اليه احترق كفايم عن الاسماء المجرورة
عن العوالم اللفظية التي في حكم اللاحورات التي يتحقق لها ولى الاسماء الغير المركبة
مع خبرها لا خبر زينة الفضا في خبر المبتدأ لانه وان كان مجرداً عن العوالم اللفظية لكنه
ليس مستند اليه بل مستند به قوله او الصفة الواضحة بعد حرف النفي والحق الاستفهام
واضحة لظاهره ليدخل فيه مثل افاهيم زينة وما فافهم زينة فان افاهيم مستند وسع انه
ليس مستند اليه زينة فاعلى لانه مستند اليه على معنى ان الفاعل الذي تحصل من

فعل

المبتدأ والخبر تحصل منها فلم يقل الوصفة الواقعة يخرج من تعريف المبتدأ والخبر وهو
المبتدأ والصفة خبر جازاها ثم ان قال بعد حرف الاستفهام ملكان اولي لم يدخل فيه نحو هل قائم
زيد و قوله رافعة لظاهر الخبر اذ من الوصفة الواقعة بعد الف الاستفهام حرف النفي
والرافعة لم تغير خواصها فان الزيدان فانها لم تكن مبتدأ او خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ
الاجزاء لو كانت مبتدأة والزيدان فاحل لها سدا سدا لم يفتش لان الفعل هو خبر
اذا استند الى الظاهر لم يفتش ولم يفتح مما هو المقرر في خادتهم لانه بعدن عليه الخبر المند
مع انه خبر مبتدأ والجواب ان قولنا مبتدأ في جملة والجملة خبر زيد قلوم نظر لا في
نظير لكن مبتدأ وليس كذلك لانه خبر مبتدأ وفيه نظر في الصواب ان يقال رافعة
غير خبر مبتدأ ليجوز عنه مثل افعال الزيدان ويدخل فيه افعال الزيدان و افعال
انتم ويمكن ان يجازى عنه بان المراد الظاهر في قول رافعة لظاهر لا في اللفظ
وحينئذ لم يترجم النقص بمثل اقام انتم لان انتم ظاهر في اللفظ والظاهر ان يقول ان احد
يتكلم بمثل اقام الجوه زيد اذا جازت زيد مبتدأ او اقام خبره والوه فاحل اقام وهو
ان قولنا مبتدأ في جملة والجملة خبر زيد واعلم ان هذا الخبر شامل لاسم الفاعل
ان مبتدأ افعي ما اخشاه في باب اسما الافعال وله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان و
اقام الزيدان فالتمثال الاول للمبتدأ الذي هو اسم مجرد مع العوالم اللفظية
مبتدأ البه والتمثال الثاني للمبتدأ الذي هو صفة ورافعة بعد حرف النفي رافعة
نظير والتمثال الثالث للمبتدأ الذي هو صفة ورافعة بعد الف الاستفهام ولم
فان لم يفت مفرذا جاز الامر ان رى ان لم يفت الصفة الواقعة بعد النفي
والف الاستفهام مفرذا و افعي ما اخشاه قائم زيد وما قائم زيد جاز الامر ان

والمتخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة أصنافها تخصمه بالوصف
 فهو قوله تعالى وجبت وتخرج من شركائ غيره فلا بد أن تكون تخصم بالصفة
 والتخصيص بالصفة يخرج من قام له في معنى الوصف الثاني تخصمه بالعلم بسبوت
 له كقولك رجل في الدار لم امرأة فرجل مبتدأ نكرة وجنود في الدار لم امرأة حلف
 رجل والمبتدأ النكرة تخصم به هنا بحصول احد في الدار لانه ثبت في استواء
 القياس بالهرة اعم اذا عرف حصول احد في الدار لكن لا اعم النعمان والثالث
 تخصمه بالعموم كقولك صاحب خير منك فاحد مبتدأ او نكرة وخير منك خبره
 والمبتدأ النكرة تخصم بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها كما ثبت
 في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم قبل الافادة العموم لم يحسن كلام
 يحسن ان يقال احد خير منك لعدم الفريدة وكذا لك في كل موضع بعد العموم
 نحو شجرة خير من كثيرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصمه بكونه
 فاعلة في المعنى وهو موصوف بالصفة في المعنى كقولهم شرا من ذئابك فستر مبتدأ نكرة
 والفاعل ماض فاعله مفعول به اي شرو ذئابك منسوب بانه مفعول به لا هو
 المتخصص في محل الرفع بانه خبر المبتدأ فالمبتدأ النكرة تخصم اما بالصفة المحددة
 تقديره شرو ذئابك لا حقير من عظيم اود ذئابك او تخصم بما يخص بالفاعل حيث
 جاز وجه وفي وجه نكرة وهو تقدير الحكم عليه وانما قلنا انه تخصم بما يخص الفاعل
 لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اشرنا اليه والاشروا اي من عصبه يكون
 بخير ظرافة على كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ او نكرة وفي الدار خبره و
 تخصم المبتدأ النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاشباع في الظروف وهذا المبحر فاجم
 رجل والسادس تخصمه بالمتكلم وهو في الجملة والدار على غير ذلك
 فسلم مبتدأ او حليف جار ومفعول في محل الرفع بانه خبر المبتدأ او تخصم المبتدأ
 النكرة بالمتكلم اذ معناه اسم سلفا عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المبالغة

في قوله تعالى وجبت وتخرج من شركائ غيره فلا بد ان تكون تخصم بالصفة

وهذا سلفاً عليك فعدل عن التعبد إلى الرفق للثبات والبقاء لأن الغضب متغير بالظن
 والمقدور ما سلمت أو لم تسلم فإن كان للاول لم يدل إلا على الخلاف وهو أن كان الثاني لم يدل
 إلا على الحال أو على الاستقبال والرفق غير متغير بالفعل فيكون معناه سلام عليك سلفاً
 من غير وجهين والمخاطبة للمستقبل والحال وإذا كان كذلك كان سلاماً مختصاً بالمسلك
 حال التعبد فيه نظر فإن مراد المسلم بقوله سلام عليك سلفاً السلام لا السلام في قوله
 فقط لا السلام المطلق ووجه ظاهره قوله وأخيراً يكون جملة من زيد الوه قام زيد قام
 للوجه أو اعلم أن خبر المبتدأ يكون مفرداً نحو زيد قائم والمزيد بالمراد بهت ما هو في مقابله
 المركب والاستدراك بالاصالة والتركيز فالقولان بالاصالة عن راسي الفاعل والمفعول
 المحدثين إلى الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله لا في استعمالهما إلى الفاعل والمفعول
 ما لم يسم في الجملة لم يسم بهما الفعل لا بالاصالة نحو زيد قائم والجملة ركنها المبتدأ
 جملة وقد يكون جملة جزئية أي محتملة الصدق والكذب ولا يستكمل بمثل قوله زيد
 اضر به أو لا اضر به لأنه في ثابته زيد منقول عنه اضر به ولا اضر به فالجزم مفرد وهو
 منقول ما بعد الفعل المنقول وهو إما السمية وهي التي يكون الخبر الاول منها رسماً نحو
 زيد الوه قائم أو فام فزيد مبتدأ والوه مبتدأ ثان وقام وخبره والجملة ركنها المبتدأ
 الثاني وخبره في محل الرفق بأنه خبر المبتدأ الاول وأما فعلية وهي التي يكون الخبر الاول منها
 فعلية فزيد قائم الوه فزيد مبتدأ وقام فعل ماضٍ وفاعله الوه والجملة الفعلية في محل الرفق
 بأنه خبر المبتدأ او خبر المص ذكر جملة خبر الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيدان
 يكون بك وبك وبك وبك في الدار والمص لم يذكرها لأن الجملة الشرطية جملة فعلية بالحققة
 لم يكن خبر جملة وكلدت في الجملة وإن كانت مقدرة بالفعل تقديره رجل حصل في الدار
 والشرطية لذلك لأنها لو كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد فحصل في الدار لكانت جملة
 كونها مشتملة على فعل شرط ولا يقر تقديم خوف عليه كقوله زيد فحصل في الدار لكانت
 جملة فعلية قوله ولا يدع حادثة أي لا يدع الجملة الواقعة خبر المبتدأ من غير أن يعود إلى
 المبتدأ الدخيل منها لا تضرب في السلام في نعم الرجل زيد ولا في حيث زيد ولم يوافق كل من

ولم يلق من غير المحصل القابضة للآتري انك لو قلت زيدا مرفوعا لم يقدح في انما
 الجملة الثانية بالمبتدأ او اذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لا بد من حكاية اذا لم يكن
 الخبر حكاية عن المبتدأ اليك ان يتقضى بالخبر الجملة عن خبر المبتدأ نحو زيدا مرفوعا والمبتدأ
 لا يحتاج هذا الخبر الي العايد ولا يفسد له المقدر لكن المبتدأ حكاية عنه في المعنى فلو قد خبر
 به الى وقد خبرت الخبر العايد الى المبتدأ انا وحيث في خبره دلت عليه نحو قولهم الذين
 البير للكر يستين فالخير مبتدأ او الكر مبتدأ ثان وليستين خبره والجملة احيى الكر يستين
 في محل الرفع بانه خبر البير وليس فيه خبر يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود الخبرين
 للدلالة عليه وهي انه لا جرى ذكر وفي الخبر ثم ذكر الكر يستين علم ان الكر الذي يستين
 عنه البير وتقديره البير الكر منه يستين وكذلك قولهم والشمس ستوان يدرهم فالشمس
 مبتدأ وستوان مبتدأ ثان ويديرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة ضمرا عنه ستوان يدرهم
 في محل الرفع بانه خبر الشمس وليس في الجملة خبر يعود الى المبتدأ لكنه محذوف لوجود خبر
 لوجود الخبرين الدلالة عليه وهو انه لا جرى ذكر الشمس ثم ذكر ستوان يدرهم علم ان ستوان
 منه وتقديره الشمس ستوان يدرهم فالجواب والمجوز في الصورة الاولى في محل نصب
 بانه محل العامل فيه ما يتعلق يستين وفي الصورة الثانية يستين في محل الرفع بانه صفة
 ستوان وهو الذي صحح وقوع ستوان مبتدأ مكررة قوله واذا وقع طرفا قال اكثر انه مقدر
 بجملة اه اعلم ان خبر المبتدأ يقع طرفا نحو زيد خلفك وزيد في الدار وخمسة
 يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمجهول لا يدر له مرجع فلهذا في خبرهم ذهب الى
 ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك اوفى الدار و
 حجة ان ذلك العامل خبر المبتدأ او اصل الخبر ان يكون مقدر العدم الا يحتاج الى الجملة
 وذهب الى ان اكثر ان الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وتبين ان
 ذلك التقدير هو العامل في الظرف واصل العمل للفاعل وعلى التقديرين لما عرفت
 العامل المتعلق الخبر الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الخبر مرفوع بالظرف
 مجازا وكذلك انما خبر زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازا

والموافقا كان المبتدأ مستندا على المصدر في الكلام نحو خرج ابوك او كان معرفتين
بشيء وبين مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد غلام وحسب
تقديمه ما علم ان اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر فيوزن خبره عنه فلهذا
لكنه خسر استيلاءه فوجب تقديمه على الخبر ليعرف ان كان جازا لث خبره فان كان يكون المبتدأ
تاما على ما صدر في الكلام كما لا يستقيم والمشرط والتعجب والقسم والنفي واللام لا انبدا
نحو خرج ابوك فمن مبتدأ ابوك خبره من يخرج منه كرمه وما احسن زيد او لمركب لا فعل كرمه زيد
والا فاما وزيد فانه واجب لهذه الاسباب المصدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من
ان يخرج من زرع الكلام طائفة خبر والمخبر في الخبر والمخبر في الخبر والمخبر في الخبر
فقال السامع ان المبتدأ لا يفتتحه وقبله خالي مبتدأ او لانه خالي لا يفتتحه ويخبر
الخبر في قوله وفيه نظر القضاة ومنها ان يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه
يجب تقديم المبتدأ متاعا الخبر لانا لو قلنا المتأخر هو المبتدأ هو المبتدأ هو الخبر
لكن خبرنا عن الخبر والاصل بل اجتناب ولا دليل طائفة لو اخر لا ينسب بالخبر ومنها
ان يكون المبتدأ والخبر منسبين وبين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني قال المبتدأ
الخبر افضل التفضيل مع مخرج والتاقلنا وجب تقديم المبتدأ هو الخبر ما ذكرناه ومنها ان
الخبر فعل المبتدأ نحو زيد غلام والتاقلنا وجب تقديم المبتدأ هو الخبر لانه لو اخر لا ينسب بالخبر
التاقلنا لانه لو قيل فانه لم يعلم استغاضا امر مبتدأ ودعا لانه لانه لو كان الخبر فعلا لغير
المبتدأ لزم وجب تقديم المبتدأ هو الخبر نحو زيد غلام البوه لا ينسب حيث يفتتحه فلهذا
ان يقال فانه البوه زيد واعلم انه لو كان فعلا لم يفرط المكان اوصوب ليلنا التاكيد بمبتدأ
الزبدان فاما الزبدون فاما الزبدون فاذا انضمت الخبر المخبر ما صدر الكلام مثل ان زيد

لو كان معنى المنفى في الدار رجل او متعلقه ضمير في المبتدأ نحو هي التمرة مثلهما زيدا او خبرا
عن ان مثل هذا التركيب فاقبح يجب تقديمه اعلم ان هذا الكلام استشارة الى متبني القرض
فوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان اصله التأخير فانه ان تضمن الخبر المفرد صدر
الكلام للاستفهام نحو ايقظت زيدا فزيدا مبتدأ من خبره ويجب تقديم الخبر لانه
للاستفهام واقف على الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر المفرد لان خبر الجملة
لو كان متعلقا بالصدر للكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ لان خبر زيدا مع الوجود
فان زيدا مبتدأ ووجه مبتدأ ثان والوجه خبر المبتدأ الثاني الجملة في محل الرفع يانه
خبر المبتدأ الاول وهذه الجملة متعلقة مع ما صدر الكلام لان معنى في زيدا الوجود
يتضمن الاستفهام والاستفهام لم صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر هنا مع
المبتدأ الثاني للاستفهام يقتضيه صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام وتعالى ان الجملة
الخبر في قوله زيدا جملة لان ابن ظرف والظرف مقدرة بحالة جوابه انما الاستفهام في ظرف
مقدرة بحالة فان جعل خبرا الى اللفظ مفردا مفردا لم يكتف به بل كان المراد بالجملة
في قوله الخبر الجملة اذا تضمن ما صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ الجملة اي الورد بالجملة
الجملة المركبة والجملة هنا خبر مركبة بل متممة للفرد ومتممة بالمكان تقدم الخبر على المبتدأ معني
بوضع التمرة مبتدأ نحو في الدار من وقد تم منها ان يكون متعلقا بالخبر ضمير في المبتدأ نحو هي التمرة مثلهما زيدا
فمثلها مبتدأ والخبر الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق بالخبر لان الخبر حقيقة حاصل او حاصل
كما ذكرنا خبر حرة هي التمرة متعلق بمحصول او حاصل وانما وجب تقديم الخبر هنا مع المبتدأ
بانه ايضا قبل الذكر لفظا ومعنى وان خبر جارية وجهه نظر يجوز ان يقال مع الله عبده من قول الله
ان يقول او متعلقه ضمير في المبتدأ او كان الخبر ظرفا كمثل الذي ذكره ويمكن ان يبي من النظر المذكور انه

وصفتها بغير شرطية نحو الذي ان يكون من اكره له منهم لان الشرط قد اخذها بغير شرطية من (يكون) فلم
يخرج الى الجواب او قوله وليست فعل ما انفان بالاتفاق وان ليست فعل ما انفان بالاتفاق انتهى
ودخل الفاعل حتى خبر ما اذا كان رسمها موصولة جعلته فعل او ظرف او مفعول صفة فعل او ظرف
متكلا بفعل ليست فعل الذي في الدار لو ياتي قوله وهم لغز يربح المشابهة بين اسم ليست فعل
ويجب الشرط وذلك لان الشرط لا يجوز ان يدخل الصف الكسب كوكونها خبر واللفظ والله اعلم
والفعل لا يدخل تحت شرطية الصف كوكونها استسكانا للاحتمال فيكون ليس فعل وليس فعل
او كذا فان جميع ادوات الاستدلال ككان وحلت واهلقت وما والاين لا تأتي في الاتفاق فيكون ليس فعل
ان يهاجم اي الحجة بعض النعمان ليست فعل في الاستدلال في الفاعل حتى خبر ما وفعل الاكثر من
ان يسيبوا بغير جوره والاخف من جوره وذكر قليل منهم ان يسيبوا جوره والاخف من جوره
لما قيل في كونه خبر ما ان فعل الشرطية لم يجوز دخولها على ما يشبه الشرطية وجوه الجوز في
لم يجرى مع الكلام بل بكونه فاعل جاز في الفاعل دخول ان فاعله لم يجوز بوجه آخر
وكل واحد من التعاليل في حسن الاتاق الواقع هو الجوز كقوله تعالى قل ان الموت الذي نؤمن
منه فانه ما فاعله كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يجزوا عليهم هذا ثم
لا يقال المثال الاول لا يدخل على المطلق لان له ليس موصول ولا موصوف حذو من لا يتناول
لان جميع جود دخول الفاعل خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور في قوله تعالى
دخول ما الشرطية جواز دخول موصول اولي الا انه يلزم ان يكون المبتدأ الذي يدخل الفاعل خبر
تلكه موصوف فاعل او ظرف او مفعول صفة فعل او ظرف او مفعول صفة فعل الذي جعلته
فعل او ظرف او مفعول صفة فعل في المفعول حذو ولكن ليس الجب والصح عند بعضهم جواز دخول
الفاعل خبر ما وادعوا ان بعضهم جواز دخول الفاعل خبر ما ليست فعل وليس فعل كونه في قوله تعالى

بما في نظره وقد حذف المبدأ الكمال في حيزه كقول المستعمل الهمال والله والحمد
جوزاً مثل خرجت فاذا الشيع ووجوباً فيها الشين في وضعه حيزه مثل لو لا زيد الهمال
جوزاً ومزيداً فاعياً لكل رجل وصنيعه والتمك لا فعلن كذاه الى وقد حذف المبدأ
على محيل الجواز اذا وجدت في حيزه بدل عليه كقول المستعمل الهمال والله والحمد
والله كقولنا قد خرجت الى قصر بصير جميل ويحتمل ان يكون تقديره قصر جميل اهل وصيديق
محمداً فوله الجوز ان الى وقد حذف في حيزه المبدأ جوازاً ووجوباً اما جوازاً فلفظ مئة مثل قولك
خرجت فاذا الشيع الى فاذا الشيع وافق او مخالفي او نحوه بدل عليه فاذا الشيع لفظاً وافق
بجوز حذفه بجوزاً مائة واما حذفه لغير وجوباً فليس طابق احد ما وجوز في حيزه بدل على صيغة
والجوز الثاني المتروك غير محتمل لوقوعه في اللفظ المخرج والما لم يذكر الشرط الاول
المتساوي في حيزه حذف المبدأ لا لغير وجوباً بل حذف في موضع احد ما بعد الهمال مستحتمل
تحوّل لا زيد الهمال كقولنا لا زيد موجود فزيد ممتنع او حيزه محذوف وهو موجود وانما وجوب حذفها
لحصول الشرطين المذكورين لان لا الهمال محتمل لغير لان لا لا ممتنع الثاني لوجوب الاول
جواب لاول المتروك في موضع الجوز وفيه نظر لان جز المبدأ بعد لا قد يكون خالفاً وحتمية لم يدل
ولا عليه كقول الشافعي رحمه الله ولا الشراعي ابي زبيد لكتبت اليوم لستغفر من سيئتي
وهو من باب الرضا والتمني في جعل مستحداً هو مصدر ومتروك الى الفاعل والمفعول واليهما
مذكور بعده كمال او افعال التفضيل مضافاً الى المصدر المذكور بعده الى مثال الاول اذا كان
منسوباً الى الفاعل فيهما الى راجلاً ومثاله اذا كان منسوباً الى المفعول حزن زيداً فاعياً اذا كان
زيداً مفعولاً به ومثاله اذا كان منسوباً اليها فرب زيداً فاعياً وصرياً زيداً فاعياً وانما نقل
مخالف يدل منسوباً ليدخل فيه مثل ضربه زيداً فاعياً فاحد ليس بمضاف اليها بل منسوب
اليها نظراً في تقدير الرفع بانه مبتدأ او مضاف الى الفاعل او منصرف بالانحراف وهو المبتدأ

تقديره في زيد حاصل اذا كان قائما دائما من حيث بانه محال والمحال هو الذي لا يمتنع
فانما خبر كان والا لما زعمت انه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان ايراد الـ
على الظرف في المثالين المذكورين في كان هو جازي الى زيد وحذف خبر المبتدأ وهو حاصل
بحذف متعلقات الظرف والعامة من حذف اذا كان في المثالين الحال عليه وهو قائما
الحال يدل على الوقت والمكان وانما يجب حذف الخبر هنا لحصول النشر طين لان قائما
يدل على اذا كان المحل يدل على الحال واذ كان يدل على الخبر لدلالة الـ على حذفه
الظرف فقايل يدل على الخبر لان الدال على الحال هو الذي دال على ذلك الشيء وان خبر الخبر
لا يتقدم من بعده وهو قائم لا يستلزم انما بالـ من في السويق مضمونا واخرط ما يكون لا امير
فانما لا يخطئ كنه لا امير معناه كنه اذا كان قائما محلا وجوزده خطيبا مبالغة في الخطيب
او قائما كونه لا امير اذا كان قائما فيكون في خطيب مع الزمان فوالـ تقديره لا خبر لا يكون
افضل التقدير مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر
الـ لك بعد كل مبتدأ حذفت عليه يا واول التي مع مع ونفس المقابلة مثل كل رجل في ضيعة
فكل مبتدأ ورجل مضافا اليه وضيعته معروفة في كل رجل وهو مع مع وخبره في
تقديره كل رجل وضيعته معروفة لان المعروف من ضيعة وانما يجب حذف الخبر لمحل
النشر طين لان اوله حذفت مع فتنال في نحو ضيعة الخبر وهو المقابلة وان خبر الخبر
ضيعة التزم في موضع الخبر لان حتى الخبر ان يكون بعد المبتدأ وهو ما وقع بعد خبره و
هو المصروف والـ بعد كل مبتدأ مفعول به مثل المعرك لا فعلن كذا فاعرك مفعول به
مبتدأ وخبره محذوف تقديره المعرك فتمنى او يسمونى وانما يجب حذف الخبر لحصول النشر طين
لان ما قبل المعرك علمان ثم قتل ان خبر الخبر هو جواب القسم النشر من مقام اعم من ان
قد يحذف المبتدأ والخبر معا واذ اقول كنه طوبى لـ قال زيد فاقم فوالـ خبره وانما

المستند بعد دخول هذه الحروف مثل ان ذبنا فاقمهم العلماء انه اذا ذكر خبر ان مع انه خبر المستند
بالتحقيق وذكر ترتيبه من قبل لانه في نفس الخبر المستند مع بعض الوجوه وهو ان تقدم
خبر المستند عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على ما كان في خبر الظروف من حيث وجود ان و
عدم وجود ان فغيره فان لانه المستند بعد دخول هذه الحروف لا واحد من هذه الحروف فيقول
المستند متاصل بالخبر كان وخبر المستند خبر لا التي نفى الجنس وخبرها والا التي بمعنى ليس
وخبرها ضغول بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاستثناءات والظن المتعارف عليه
بمثابة ان ذبنا في مقابلة خبر المستند بعد دخول ان وفيه نظرات يستكمل بمثل بقوله متعارف
في مثل قولنا ان زيدا يفرح اليوم فان بقوله مستند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر
هو الخبر لا محض بقوله مع فان حاله هذا الاستكمال وارادوا ان خبرها لا واحد من الخبر
محمدا خبر ان المستند المستند الى السهل او ضيقه او شدة في رواه كالحرف المستند
الذي تقدم به الا اذا كان ظرفا الى امر خبران كالحرف المستند من حيث انه يجوز ان
يكون مفردا او جملة والجملة تكون فعلية واسمية وشرطية وطفية ولا بد في الجملة
من ضمير يعود الى المستند فكذا خبران والخاص ان الحكم خبران كحكم خبر المستند الذي
شبهه هو ان خبر المستند جاز ان يكون متصلا بالمستند او غير ان لم يجر تقايمه على
اسمان لم ينفصل بينهما الا اذا كان خبر ظرفا فيجوز تقدم خبره على المستند كقولنا
ان لدينا اربعة اوكاف ان الجيا يابسون ثم ان علينا حسابهم وخبر ذلك وانما جاز
تقدم خبره على المستند اذا كان ظرفا للاستثناء في الظروف عام متجاوزا في غيره لانه ما
من اسو فعل اللام هو في زمان او مكان لا تاذرا او اذا كان ذلك جوار في الظروف
صالحا يجوز اني خبرها في خبر لا التي نفى الجنس هو المستند بعد دخولها نحو الكلام
بعض طريق فيهم ان العلم ان لا التي نفى الجنس بعد خبر ان المستند متعلق

لا يدل ان الالاتيات ولا النفي في محل لا يحل ان هذا التقيض على التقيض في محل النظر
 في نظرية واما لا يحل ان لا تحقق الالاتيات ولا تحقيق النفي في محل لا يحل ان لا
 حيث انما النظر ان محييت التحقيق وتعرف ان الله هو المستبعد دخول الالاتيات في
 الجنس فهو المستبعد من الجنس المستبعد او غير كان وغيره ولا المستبعد بل ليس بغير ما
 ويقوله بعد دخول لا يخرج جميع هذه الالاتيات والظن التعلق عليه مثله لا خلافه رجل طرف
 فطرف هو المستبعد دخول لا النفي في الجنس والظن التعلق بها او في هذا المثال اذ لم يورد المثال
 فيشهر وهو لا رجل طرف فليكن لا يجرى في طرفه صفة رجل محلا على محله القريب
 فيكون مختلف كثيرا له ويختلف جزاء هذه كثيرا اذ كان كذا محلا كالموجود والاحاصل وغير ذلك
 في الله النفي عليه قوله لا الله لا الله لا في حق ولا سبغا للذو الفقار ذي لا الله موجود
 لا الله في حق لا يثبتونه في الحق لا يثبتون جزاء الله في النظر اذ كان
 محلا المحصول العلم في حق اذ لا رجل العقل كذا ايضا افضل في الصفة فيكون لا يجرى
 محذورا وهو العام كالموجود وغيره ويحكم في قول اذ كان محلا كذا في خبرها
 لم يجرى خبره لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد من جميع جميع الالاتيات
 في الالاتيات في اصله ووجوبه ان قوله لا رجل مثله اذ اول محلا المحصول
 في محلا المحصول في الالاتيات لا مستلزم نفي العام نفي في محلا المحصول في الالاتيات
 المستبعد بل ليس في المستبعد بعدد محلا محلا في الالاتيات في محلا المحصول في الالاتيات
 في محلا لا مستلزم في محلا لا لا يكون مستلزم في جميع الالاتيات في الالاتيات
 في الفصل في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات
 في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات
 في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات
 في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات في محلا محلا في الالاتيات

على المضاف والمضاف اليه المبتدأ والخبر ودخول المبتدأ والخبر في المبتدأ والخبر
مشابه ليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع اللام ونصب الخبر فقول المبتدأ والخبر
المبتدأ والخبر كان وان واسم لا التي تنفي الجنس بقوله بعد دخولها خرج ما حده مثاله ما
تأني في مسمى غير دخولها وان كان مشابه لا ليس (قدم مشابهة ما ليس لان
مشابهة لا ليس) فانما هو التثنية في المبتدأ والخبر دون نفي الحال والدخول في الخبر
ودخول الالف في خبره كان عمل لا فليلا ولا اجل هذا فاقرب من لا شاذ الى عمل لا يبعث ليس
لما لا يرد في الخبر في التعريف من غير انهما فانما اس في خبره لا يرد الى الالف الى
لي ليس في براح المنصوبات قوله هو ما اشتمل على عمل المفعولية الى ما اشتمل
على نصب الالف في خبره لاجل انهم تعرفوا الشيء بما هو مثله وانما قال هو يلفظ التذكير لانه
يعود الى المنصوبات لان التعريف انما هو للاسمية لا للافراد ولانه في الجمع عبارة
عن ما هو مذكور لفظا ولم يفته المفعول المطلق انما استبدأ بالمفعول المطلق دون ما حده لانه
فعل وانما عمل بالحقيقة دون ما حده الذي انما اذا قلت ضربت زيد اليوم الجملة
امام الاسم ضربا مستديرا فانه فان فعله هو الضرب فلفظا وناسي مفعولا مطلقا
اما هذا المعنى انما لانه غير مفيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله معنى غيره فلهذا
اسمها قوله فاعمل فعل مذكور معناه اي للمفعول المطلق اسمها فاعله فاعمل فعل مذكور معناه
فوقله اسم اخر لزيد فاعله فاعمل فعل مذكور معناه وليس باسم له نحو ضربت الذي ينبغي
فوقض ضربت زيد فان ضرب الذي في يصدق عليه انه فاعله فاعمل فعل مذكور معناه لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم وانما عمل بل ان نقول المراد لضرب الذي في لفظه وهو مفعول الذي
هو الضرب واما ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما ان كان المراد لفظ فلا تسم بفعله فاما
الفعل المذكر لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مولاه الذي هو الضرب

مفعول مطلق فلا يجوز حمله ويمكن ان يحارب حمله بان المراد لفظة وهو فعل الفاعل مطلق
 والقول بان لم يكن محمولا عند وفي الجواب ان لفظة حمله من وجهين احدهما ان زيد في المثال
 المذكور ليس بفعل ضرب الذي لم يلل لفظة ذلك ولما لم يأت تأكيد الاول الذي في المثال
 بالا اصطلاح في لفظة ضرب انه فعله فزيد في المثال المذكور وان لم يلل بالا اصطلاح
 انه فعله لانه لما فعله المتكلم باللفظية وجوبها الصحيح ان المراد بضرب المثال هو لولم
 الذي هو الضرب قوله فلا يجوز حمله لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق
 لانما يكون كذلك ان كان محمولا حمله بلفظ الاسم هو اذا خبر عنه بالفعل فلا يقوله
 بفعله فاحل احراز عالم بفعله فاحل فانه ليس بمفعول مطلق نحو ضرب زيد لان
 زيدا لم بفعله فاحل وقوله فعل مذكور اختر از حمله مثل اجتناب القيام فان القيام اسم
 صافعله فاحل لكنه ليس بمفعول مطلق لانما فعله فاحل فعل مذكور لان فاحل الفعل
 المذكور هو القيام والقيام يتبع ان يكون فاحلا لنفسه وقوله بمحمول اختر از حمله اسم
 صافعله فاحل فعل مذكور ليس بمحمول نحو في فاحل قيام وان صدق حمله انه
 اسم صافعله فاحل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المشكك لكن لا يصح حمله انه
 بمحمول لان معنى القيام خبر معنى الكراهة وليس العلم في قوله خلق الله العالم بمفعول مطلق
 بالنفس المذكور لان العلم ليس معنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث العلم
 ليس كذلك بل العلم حدث والمراد بالفعل اسم من ان يكون مستقفا منه او غير مستق من العلم
 فيه من وجهه وليس المراد بالمذكور اسم من ان يكون لفظا وتقديره بغيره مثل سقيا ولا
 يتحقق التعريف المذكور نحو ضربته سقيا وضربه الامير ان قولهم بانه مفعول
 مطلق قول مجازي تسمية لانه الذي باسم المتعلق في الاول وفي الثاني تسمية للشيء
 مستبعد واولم انه لولا حمله فزيد اخرو هو ذكر بيان انه لم يتحقق بمثل كرهت

كالمثال

ان يقال ان الامر انما هو مفعول المطلق والاصح ان يكون
 مفعولا لان الامر اسم الفاعل والشيء المستبعد
 في حمله انما هو محمول

كرايت لان كرايت لا يكون مفعولا مطلقا بل مفعولا ظرفيا. من غير ذلك النوع والعدد نحو
جاءت جملتها وجعلت جملتها اي المفعول المتكلم في نفسه النوع لان مدلوله ان
يكون زائدا على المفعول فهو للتاكيد نحو جئت جدي وان كان زائدا على مفعول الفعل
لان اللاحق مفعول الفعل فهو النوع والهيئة نحو جئت جدي بكبر الحليم وهو ان يدل
بالتحريك باسم خاص نحو رجح القهقري وهو ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا
نحو ضربت ضربا الذي تعرفه واما بالمعنى اليه نحو ضربت ضربا اللامير واللام
العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين في طلبك ضربا وان كان اللاحق
مرات صدقة الفعل نحو لاعدد والرات نحو جئت جدي بفتح الجيم فزواله لا يثبت ولا
يجمع بخلاف قوله ان المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثبت ولا يجمع لاختلاف النسبة و
الجمع الكثرة وانتقال الكثرة في حيثية لانه للحقيقة المتكررة ولا كثرة ايمان لا افاد
بما ويجوز نسبة المفعول المطلق وجميعه لئلا يكون للعدد والنوع لاسكانهما فيهما لانه اذا كان
للعدد فافرا اجمع المرات لا يمكن نسبته واما اجمع المرات الممكن جمعه واذا كان للنوع فافرا
النوع عن حصل الموجب النسبة واذا اجمع الازواج حصل الموجب للجمع يقال ضربته مرتين
معا وضرباين معا ولم يذكر غير لفظه مثل قدمت جملتها اي ونحو كون المفعول المطلق
من غير لفظ الفعل لان شرط ان يكون بمعنى الفعل اللاح لفظه كذا في تعريفه نحو قدمت
جملتها ولم وقد حذف الفعل لغيره فنية جواز القول لمن قدمه خبر مقدم ووجه ما سماه
مثل مقبلا ورجعا ونسبة وجزءا وجمدا وسكر او حيا له اي وقد حذف الفعل الناصب
المفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز
فكذلك لمن قدم خبره خبر مقدم اي قدمت خبر مقدمه ان شئت حذفته وان شئت لم
واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب على ضربين احدهما بما جاء في مقصود السمع والله

فما يسمونه اسماء
الفاعل بخلاف الفعل الذي
حذف الفاعل في المصدرين معاً
أما الحذف الثاني فهو حذف
شكره فان قيل فليقل ان
سقاءها جواب ان تقول ان
وشكره وانتم ما يسمونه
حذف من الكتاب دون بعض
ففي الخبر على اسم لا يكون
والثابت سبباً وزيراً سبباً
في موضع منها موضع وقع فيه
المفعول المطلق متبناً بعد
المفعول المطلق خبراً عن ذلك
لا يكون خبراً عن ذلك الاسم
المفصل نحو سبباً في الخبر
فما ليس من هذا القبيل وفي
معنى نقله ان يكون خبراً
متبناً بعد نقله في موضع
عن فعله لان فعله خبراً
خبراً عن ذلك الاسم المتروك
الاسم خبراً سبباً في الخبر

الطريق إلى...

در اصل حق است
بسیار بودنی
که در این دنیا
نمی توانیم
چون خداوند
مطلق است
و چون حق
است

القبيل وقوله او وقع مكررا الى وقع المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصح ان يكون
 خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولن زيد سيرا سيرا فقد ربه زيد يسيرا يسيرا او انما قلت في
 موضع خبر عن اسم ولم يصح ان يكون خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولن زيد سيرا سيرا فقد ربه زيد يسيرا يسيرا او انما قلت في
 كما تقول ما انت الا سيرا فميررت بعد نفى وهو ما دخل على اسم هو انت وهو ليس بخبر عن اسم
 وكذلك قول ما انت الا سيرا لم ير تقدرا بما انت تسير الا سيرا ما انت تسير الا سيرا لم ير تقدرا
 او قد يقال ان لم يعلم ان الاسم الواقع مرفوع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدأ مع خبرين احدهما انه فعل
 للمبتدأ كالمثال الاول والثاني ان فعله مسببه كالمثال الثاني وقوله انت تسير فميررت بعد نفى
 في موضع خبر عن اسم هو انت تسير خبرا عن اسم هو انت تسير خبرا عن اسم هو انت تسير خبرا عن اسم هو انت تسير
 في موضع خبر عن زيد ليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا لآخر مضمون جملة متقدمة مثل
 فمشد والوثاق فاما ما يتبعه واما قد اذ الى ومع المواضع التي يجب حذف الفعل التي نصب
 للمفعول المطلق حرفا قياسا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لآخر مضمون جملة متقدمة
 قوله وقع تفصيلا احسن از على ما يكون تفصيلا نحو فمشد والوثاق فتقتلون قتلا فان لم يسر
 هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لآخر مضمون جملة احسن از عن ان يقع تفصيلا لآخر مضمون
 جملة بل تفصيل مضمون مفر تفصيل مضمون جملة مثال الاول اما ان زيد ليسا فر سفر او بيا
 او بعد مثال الثاني زيد ليسا فر سفره الغريب او سفر البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة
 لانها لا يكون الا كذلك الاستماع تقدم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله فتقتلون
 والوثاق فاما ما يتبعه واما قد اذ فمتا وقد تفصيل لآخر مضمون جملة متقدمة لان الجملة
 المتقدمة هي قوله فمشد والوثاق وهو بها سيرا والوثاق واذره الميم والقدر الاستمرارية او
 خبر ذلك تقدمية فاما مضمون متا واما بقرون قد اذ فم منها ما وقع للتبيين على ما بعد جملة
 مستقلة على اسم بمعناه وما جئة مثل مررت بزيد فاذ له صوت صرحت حمارا وصرخ صراخا
 المفعول على وجه المواضع التي يجب حذف الفعل الذي هو المفعول المطلق قياسا هو الذي

في المفعول المطلق فيه التشبيه على ما هو عليه في اللفظ من حيث اللفظ
 ذلك اللفظ بقوله التشبيه اقررت به عن ان يقع في غير التشبيه بعد جملته متشابهة في اللفظ
 صاحب قول به صوت صوت حسن وقوله حار حار جيد في اللفظ متشابهة في اللفظ
 وما جده يمكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقه او له زهد زهد الصلوة
 فلهذا يقولون ان التشبيه في اللفظ غير قريب الملوك والفصل العلاجي فصل يحتاج في حمله الى
 تحريك حضور كالضربة والشم وغير العلاجي لا يحتاج اليك كعلم والظن وقوله تعذر عليه
 اقررت به عن ان يقع بعد مقرر فانه ليس من هذا القبيل كقولنا صوت صوت حار وقوله متشابهة
 في اللفظ اقررت به عن ان يقع في التشبيه على ما هو عليه في اللفظ متشابهة في اللفظ
 حار وقوله جملته اقررت به عن ان يقع في التشبيه على ما هو عليه في اللفظ متشابهة في اللفظ
 في حمله صوت صوت حار وقوله حار حار جملته اقررت به عن ان يقع في التشبيه على ما هو عليه في اللفظ
 متشابهة في اللفظ اقررت به عن ان يقع في التشبيه على ما هو عليه في اللفظ متشابهة في اللفظ
 حار فانه ليس من هذا القبيل ولما وجب اشتراكه في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ
 الناصب للمفعول المطلق ومثاله حررت زيد فاذا له صوت صوت حار فصوت حار في وقوع
 التشبيه علاجا فانه جملته في حررت زيد فاذا له صوت صوت حار فصوت حار في وقوع
 وهو صوت متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ
 صوت حار وكذلك حررت زيد فاذا له صوت صوت حار فصوت حار في وقوع
 بصر في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ
 ووجه اقررت به عن ان يقع في التشبيه على ما هو عليه في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ
 للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملته لا احتمال لذلك الجملته
 غير ذلك المفعول المطلق فقول مضمون جملته اقررت به عن ان يقع مضمون مقرر كقولنا
 ضربت خيرا وقوله لا محتمل لها خيرة اقررت به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول
 المطلق والقسم الذي بعده مسا له في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ متشابهة في اللفظ

وهذه هي حقا ودرهم ولا احتمال لتلك الجملة غير ذلك الاحتمال فقد روي عن ابن جني
 ويسمى هذا القسم تأكيد النفي لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين اللاحتمال فهو تأكيد
 قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل فيكون مضمون جملة لا محتمل ويسمى تأكيد النفي
 التي يجب حذف الفعل الذي مسبب للمفعول المطلق قياسا على بضع المفعول المطلق مضمون جملة
 لها احتمال فحذف المفعول المطلق في قوله مضمون جملة احسن ازب عن النافع مضمون مفرد محو
 ضربا وقوله لها محتمل خبره احسن ازب عن لا يكون لها احتمال خبره كالعلم الذي قبله ومثاله
 زيد قائم حقا فحقا وقع مضمون زيد قائم وزيد قائم احتمال خبر الحقة لا احتمال ان يكون
 قولنا زيد قائم حقا وخبر حق قولنا حقا كذا احد احتماليه واعلم ان في عبارة تساهل الان
 مضمون الجملة استاء القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فعناه منها ما وقع تأكيد او
 تحقيقا لمضمون جملة لها احتمال خبره ويسمى هذا القسم تأكيد النفي لانه يؤكد مضمون الجملة
 وهو خبره والفاعل المفعول مسافرته في واما قوله مسافرته مضمون الجملة فهي اما ان
 يحتمل خبره او لا فان احتمله استكمل ضابط القسم الثاني وان لم يحتمله استكمل ضابط
 القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تأكيد المضمون جملة لا محتمل لها خبر
 وبالعلم الذي جاء وقع تأكيد المضمون جملة لها محتمل خبره وبدل عليه قوله فيسمى الاول
 تأكيد النفي والثاني تأكيد الخبر لا يقال مسافرته في المثال المذكور تأكيد المضمون
 الجملة ووج لا يكون الجواب محو ايا من الاستكمال المذكور لانا نقول لانسلم ان التأكيد
 بل المتوج كضرب الامير في قوله ضرب الامير لا الفعل اذا كان للتبع كان فيه معنى
 التأكيد فكان تأكيد مضمون الجملة لانا نقول المراد بال تأكيد في قوله ما وقع تأكيد
 مضمون الجملة هو الذي يدل على التأكيد فقط مسافرته ليست كذلك المراد بان

ما ذكره عرض التاكيد وسافرته لم يذكر لخص التاكيد بل لغرض النوع لكنه ذكره التاكيد
فان قيل لما قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون جملة ليستوعب عن ذكر القسمين فلهذا
ذكر القسمين لا خصا من كل واحد منها ^{بخصوص} صيته وهي احتمال غير مضمون الجملة وهو
ويجب وارتاكيد لفظه وتاكيد المضمون ومنها ما وقع مثنت مثل ليبيك وسعديك
أي دور المواضع التي يجب حذف الفعل التامب للفعل المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مثنت للتكثير نحو ليبيك وسعديك فان تشبيه المصدر اثنت عن ذكر الفعل تقديره
اثنت لثلاثة بعد اقامة واطعت الطاعة بعد اربعة وانما قلنا للتكيس احتمار عن
ان يقع المفعول المطلق مثنت للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل كنظر الى المنفرد
فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت مرتين فوله المفعول بمر ما وقع عليه فعل الفاعل
مثل ضربت زيدا او الماراد بفتح الفعل تعلقه بفتح لا بعقل لا لانه تعقل ذلك الشيء و
لا يرد عليه المفعول فيه لان بعقل الفعل ليس بعد بعقله بل الامن بالعكس لان
الفعل يدل على الزمان والمكان لا الزمر والفاعل ان يقول لا نسلم لان دلالة الفعل على الزمر
بالاكثر من بل بالتميز لان الفعل بعينه يدل على الزمان فيوقوف تعقل الفعل على تعقل
الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قوله يتوقف تعقل الفعل على المصدر
ولا مشكرك في المصدر لا بعقل على الزمان والمكان الا بالالتزام والفاعل ان يقول ان
منفوقه بالفاعل فان للفعل متعلق به وتعقل الفعل يتوقف على تعقله وجوابه ان المراد
ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام و
الفاعل ان يقول التعريف المذكور منقول زيد في قوله زيد ضربته بضمه لانه يصدق
عليه التعريف المذكور ان لم يسبق بمفعول به لانه مستبعدا ويمكن ان يجاب عنه بان

من حيث المعنى والاداء لم يتبينه وانما يلزم ان لو لم يجعل الفعل في ضميره وفي متعلقه
وقد تقدم في الفعل ان وقد تقدم المفعول به في الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل
تحت اثره فيضرب في المثال وقد تقدم بلفظ قد المقصد في قوله الحكم لان المفعول به قد مضى وقد
خلط في بعض النسخ نحو ما حسن زيد ولا نلنا بتقديم حليمه في الكسر الموضح التي يجوز تقديم
حليمه فيه وانما قد تقدم المفعول به في ما حمله الاسم نحو هذا زيدا صاريت وقد تقدم
الفعل في غير موضع جواز القول في المثال قال عزرا ضرب ورجوا في اربعة ابواب الاول سماي
مثل امرأه ونفسه وانتم وخر لكم اهلكوا وشهد له اي وقد يذف الفعل الناصب للمفعول به
لنهم في موضع مثل حليمه على سبيل الجواز وفي سبيل الوجوب اما الحذف في سبيل الجواز فلو كان
زيدا لمن قال عزرا ضرب زيدا ان ثبت اظهرت وان ثبت خفت بعد اما الحذف في سبيل
الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماي اي مفعول في السج والاسم في السج
مثل قولهم امرأه ونفسه اي امرأه ونفسه في قوله كما تشبهوا غيره لكم اي تشبهوا من التثنية
وتقصدا خبرا لكم ولا يمكن ان يحذف في تشبهوا غيركم لان الامر بالانتم من الخبر في قوله
واملا سعة اي انتم انما هو الا في قوله وانتم وانتم انما هو الا في قوله وانتم انما هو الا في قوله
وهو المطلوب ايضا له بحيث تائب مناسب او نحو لفظه او تقدر على الباب الذي ياتي في ابواب
الاداء التي يجب فيها حذف الفعل الذي صلب للمفعول به المتناهي وهو المطلوب ايضا له بحيث تائب مناسب
او نحو لفظه او تقدر في قوله المطرب ايضا له شابل في غير المثال نحو اطلب زيدا فلي قال بحرف
مناسب او مخرج على طلب زيدا وقوله لفظه مثل يارب فان ياقيم مصفا او نحو لفظه لان اصله
او نحو زيدا في حذف الفعل واقوم مقامه في تحقيق الابدال في الانشاء او قوله قد يا مسك وقد
في يا يوسف في موضع مناسب او تقدر في قوله لا تحب حذف الفعل لان حرف النداء في قوله

الفصل الثاني في متابه فلم يجر الجمع بين التانيب والمغلوب هذا اذا كان حرف التنداء
 متفوقا ولم يجر الضاد كالفصل عند حذف حرف التنداء لئلا يلبس بالاخبار فلو روي
 على ما رقع يدان كان مفردا معرفة على رقع يدان كان مغريا قبل التنداء لو كان را
 لفظا او تقديرا في حيا الضم لفظا او تقديرا في الكان احواله بالضم لفظا وتقديرا نحو يا زيد
 ويا فاضل ويا فتى وحيا الثالث ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وحيا الموال وان كان رفعه
 بالواو ونحو يا زيدون والراء بالمراد ما لم يكن مصغرا ولا مشابها لها لاجل ان لا يقال ويا لولايه
 بنيت على ما رقع يدان او بغيره على ما كان عليه من جر كنهه لو سكونه لكان احوب لم يدخل فيه مثل
 يا هذا ويا هؤلاء لان الراء من قول بنيت على ما رقع يدان بنيت حرف التنداء وبنيت عليه
 قول بنيت على ما رقع وليس مثل هذا وهذا باهوا كما ذكرنا انما اورى يا زيد ويا رجل كلهما
 لان الاول معرفة قبل التنداء الضاد والثاني فقرة قبل التنداء ومعرفة حال التنداء والثاني
 هذا القسم مع ان اصله ان يكون مغريا مصغرا لانه مفعول يكرهه مشابها للكاف الخطاب
 في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب هو وحده موقعه وانما بنيت على المكنة
 فترى ان ما كان نبلا واما ما كان نبلا واما ما كان نبلا واما ما كان نبلا واما ما كان نبلا
 لا يلبس بالتنداء المضاف الى باب التثنية المضاف الى باب التثنية المضاف الى باب التثنية
 على الفتح البش التنداء المضاف الى باب التثنية المضاف الى باب التثنية المضاف الى باب التثنية
 ويخفض للملام الاستغاثه نحو يا زيد انما يحفظ التنداء اذا دخل عليه لامر الاستغاثه
 نحو يا لولايه المسلمين لانه حينئذ مغرب لعدم كونه مشابها للكاف الخطاب في حيث الافراد
 مركب لانها مع حرف الجر فرد ويصح لا على الفهم واللام مثل يا زيدا ويا وبنيت التنداء

المشتق عند الحق ان لا يستغنى عنه ولا يكون اللام معها لا مستغنى عنه ولا مستغنى
 لا يستغنى مع الالف لان اللام تحذف المشتق والالف تقف فلو جمع بينهما لم يكن
 محذوفاً ومفوضاً وانما هو محذوف الحق اليها وحسبها للوقوف في فعال بازدياد قوله وينصب
 ما سواها مثل يا محمد الله ويا طاهر جليل او يا محمد لغير معين في اي وينصب ما سواها
 المقدر المعرفة وسوى المشتق لفظاً لا تقدير ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء وسواها
 المضاف نحو يا محمد الله والمشا به المضاف نحو يا طاهر جليل والذكرة الغير المعينة نحو يا محمد لغير
 معين وانما نصب هذه الامثلة الثلاثة لكونها مفعولاً اي هي الحقيقة ولعدم حيلة البناء
 اما الاول فلعدم مشابهة كذا في الخطا بمرحبت الافراد اما الثانية فلكونه مشابهة للمندوب
 المضاف بمرحبت لان كل واحد منهما حاصل فيما بعده وما بعدهما متمم ومحقق لهما فانه محتمل
 مشابهة كذا في الخطا بمرحبت الافراد اما الثالثة فلكونه مذكورة دهمان جميع الاسماء
 المضافة مجازان يكون منادى والا المضاف الى المضاف المضمرة التي عليه يقال يا فلان كذا
 مستلزمة لمرجعها النقيض لان الفاعل في طلب بمرحبت انه منادى ومخير في طلب بمرحبت
 انه منادى الى المنى عليه ليجب تقابلها في نواحي المنادى والمنى المنية المقردة عن النكر
 والصيغة عطف البيان والمعطوف نحو الممتنع وحول يا محمد تخرج على لفظه وينصب على محله
 مثل بازدياد المفعول والخاف في اي نواحي المنادى المنية اذ كانت مفردة او في حكمها نحو
 بازدياد الحسن الوجه ترفع جملة على لفظه وتنصب جملة على محله فقوله المنية احسن ازيد عن المنادى
 المعرب نحو يا محمد الله طر يرفع في تابعه لا يرفع وقوله المفعول احسن ازيد عن التوابع المضافة
 فان التوابع المضافة نحو بازدياد المفعول لا يجوز فيها الا بالنصب لان المنادى اذا كان مفعولاً لم
 يجر فيه الا بالنصب فيما لا يجر فيه الا بالنصب لا ولو يستوفى التوابع

المحقق والحق في مسائل الصغرى بالاراد
البحر في الامور والاشياء الصغرى بالاراد

التاكيد الصفة وحذف البيان والمصطف بحرف المتع دخول بالحلي في المعروف بالام
وانما قال المتع دخول بالحلي لانه لو جاز دخول بالحلي نحو بازب وحر و لم يكن حكمه كذلك
مثال التاكيد بالتميم البيان بازب بليد ولفظة كمثل المصطف المتع دخول بالحلي بازب
والحارث والحارث وقوله تكا بالحلي الذي منه هو الطير والطير رفع هذه المتروك محله
المتروك وتنبهوا محله فان قيل لم جاز لرفع محله لفظه وكان من هو واجب ان لا يجوز
لانها انواع الحب وانواع المني لوان محله فلا يقال من هو كسر الدال بل رفعه وكذلك
لا يقال جازم هو الكلام بكسر الكرام بل رفعها فلما افاضل متساوية حركته المتساوية المني حركته الاولى
من حيث التعريف بمعنى ان حركته كل واحد من المتساوي المني حركته الجارية حركته وهذا لم يجرنا
الكلام بكسر الكرام لان حركته غير حركته ومن هذا يعلم ان المراد بالمتساوي المني في قوله لوان المتساوي
المفردة هو المتساوي المني بسبب التماثل او العلم انه لوان جازم محله لفظه او تقديره ونصب محله
مع محله لكان الصواب فيتمثل باقتضى العاقل وباقض الغام مثل با هذا الرجل وبهذا الكلام
لان المتساوي في هذه الفقرة ليس بمضمون لفظا حتى يجعل لفظه على مضمون تقديره في المتساوي
والاولى مضمون محله في المتساوي الا خبرين فان قيل المراد في المتساوي الا خبرين ليس بمضمون المحل
بل مضمون المحل لانه مضمون مفعول يعلق انه مضمون المحل لان المراد من المحل انه لوان رفعه مفعول
مفعول مفعول في الاصل لفظا كان مفعولا جازما يكون مضمون المحل مع كونه منصوبا للمحل في المثال
كهذا في قوله محبت من خبر هذا الرجل زبنا فان محله في خبر باعتبار كونه مفعولا بالرفع باعتبار كونه
فاعلا للمصدر من حيث التصريح ولهذا جاز في تابع الرفع والحر نحو محبت من خبر هذا الرجل العلم
العلم بالرفع والحر كذلك المتساوي مضمون المحل باعتبار وقوعه موضع التماثل المفعول للموجب لفظا
في الاصل ونحوه محله باعتبار كونه مفعولا فان قيل مقتضى ما ذكرنا ان لا يجوز رفع التوابع فقولنا

المحقق والحق في مسائل الصغرى بالاراد

وبما هو لا أكثر من أن المتناهي ليس من نوع محقق في نفسه لكنه يجوز قلنا سمي باللفظ في
 قوله ترفع عن لفظه ما ترفع المتناهي من حيث كان أو حركته لفظاً نحو يا زيدا أو تقدر يا فتى وبما في
 اللفظ نحو يا زيدا هو لا غاية مضمون محقق بعينه أنه لا يقع موقعه مفر معرفة متروك في الأصل
 كان مضموناً كما في مثل هذا هو لا في جاني هو لا مرفوع محله هذا المعنى وجاز أن يكون للمبتدأ الواحد
 محلهان باعتبار أن الظرف في قوله محبب من ضرب هذا الظرف فإن هذا محله الجواب محبب
 كونه مضافاً إليه والمرفوع باعتبار كونه مفعولاً للمصدر فحيث المعنى في رتبة الظرف الرفع والجر
 باعتبار أن قبل ما ذكرتم يقتضي أن يقال ترفع عن لفظه أو محله وتنصب محله محل فلذلك كان
 المحل في المتناهي المفرد الموقوفة البناء الضم أو ما يقوم مقامه وكان حتى يجره عنها البناء
 في الضم لصورة الضم أو ما يقوم مقامه علامته المتناهي المفرد الموقوفة كالرفع للقول
 كان الضم أو ما يقوم مقامه كاللفظ أن له محله آخر غير هذا المحل فلو أطلق المحل في الضم
 اليها كما يطلق في النصب حصل الالتباس في قوله والتحليل في المعطوف يختار الرفع والجر
 النصب أهم إن التحليل بين أحد مختار في المعطوف بحرف المستند دخول با حلية الرفع
 تنبيه على اشتداد شأنه وأما الجر والجر يختار النصب لأنه تابع المبتدأ وتابع المبتدأ يكون
 نادياً محله قوله والجر العباسي أن كان كالحسن فله التحليل والاشكال في معرفة أن المعطوف
 المستند دخول با حلية مثل الحسن أي مع الاسماء الموقوفة بالام التعريف التي يجوز اشتداد
 اللفظ واللام عنها يختار أبو العباس الرفع والتحليل لأنه حينئذ يمكن اشتداد اللام
 عنه وتقدر حرف النداء فينبغي أن يكون اللفظ في اللفظ كونه فيعرب با حلية بدل اللفظ
 مما أن كان المعطوف المستند دخول با حلية محله جاز اشتداد اللفظ واللام عنه نحو النعم و
 الصق فاختار النصب ليلي من ولأنه لا يمكن اشتداد اللفظ واللام عنه في تقدير جاز

فيه وكذا ثالثا لميت والاولى ان يكون ثانيا على ما بين في جاسم هذا الحكم ويؤخذ ان كان
 تخرج اللام من الكلمة كما يتم والصحيح ان يكون جزءا منها ولم يكن للتشريف في ذلك كان كذلك جازا تقدر
 حرف التداوم منها فالرفع حيث يذ اولي تنبيهها على انه متاخر ثان وانما يمكن تخرج اللام منها كونه
 للتشريف على ما يجزى تقدر حرف التداوم فيها حيث يذ فان نصب اولي يمكن ان يتصرف فيجب الى
 العباس يان الاختصار في اللام عند صورة لام التشريف وهذا لا يقال بالانضمام ولا
 بالصحة ويحتاج الى ما بعد في جواز باللام التي تمت فلي ويدر حل عليه جواز
 يازيد ويا هذا واستباح بالرجل مع كون تشريف اللام لعل في تعريف العلم الاستارة
 اذا كان كذلك كان الرفع الى فيما تخرج اللام عنه لزوال ما دخل حرف التداوم عليه في
 بعض الاوقات والنصب اول فما لم تخرج عنه للزوم صانع دخول حرف التداوم اعلم
 ذكر السيراني في شرح الكتاب قال ابن العباس ان كان المعطوف حلا متوقفا باللام
 نحو يازيد والنهر كان الرفع اول وان لم يكن حلا نحو يازيد والرجل كان النصب اول في مثل
 النهر ونظرا اعلم وليس اللام مع في النصب ويجوز الرجل فان اللام فيه معان
 للمضافة والكان الوجه في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيها هو بمنزلة
 المضافة من اختياره من النقل من نفي لذكر ما ولا بعض المضافة في المضافة تنصب
 وحذف من قول المضافة الى وتوابع المندى المبني اذا كانت متماثلة في الرفع حقيقة
 لم يجز فيها الا النصب لان المتاخر اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المتاخر
 كانت مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب ليعلم ان حرف التداوم الذي
 هو موجب للبنيان وانما فيه المضافة حقيقة ليجز عنه مثل يازيد الحسن الوجه للرجل
 فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يازيد الحسن لانه كونه في تقدير الانضمام في رفع هذا المضاف

يازيد

جندوي لم يجر فيه الا انصب لكونه متساويا للصفات لظواهره لكن وقوعه منادى ممتنع الاستماع
 وجرول حرف التذريع صافيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير صادر حكيم المنفصل
 مطلقا الى حكم البدل والمعطوف غير صادر وهو الذي لا يتبع دخول يا حليفه حكم المنادى المنفصل
 خطافا سوى كان بدلا او معطوفا مع المنادى المبنى او المعرب وسواء كان مقروا او منفصلا فان حكمهما
 متساوي حكم المنادى المنفصل فان المعطوف والبدل ان كانا مقروني معرفتين لم يجر فيهما الا البناء
 وان كانا منفصلتين لم يجر فيهما الا انصب تقول في البدل والمنادى مقروا بازا بيا اناك وبازيد يسير
 وتقول في البدل والمنادى مقروا يا عبد الله اناك يا عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادى مقروا
 يا زيد اناك وتقول في المعطوف والمنادى مقروا يا عبد الله زيد يا عبد الله اناك وانما كان
 حكمهما في الاعراب والبناء حكم المنادى المنفصل اما في البدل فلا تفرق في تقديره بين المصالح والافعال
 بانهما في حرف النداء مقروا اقيمه اما في المعطوف فظاهر لان حرف المعطوف قائم مقام حرف النداء
 قوله العلم الموصوف ياتي مضافا الى علم يختار فتحه واهل ان المنادى المبنى العلم اذا وصف باني
 والاني مضاف الى علم اخر غير بازيدي ويزيد ويجوز في المنادى الضم والفتح لكن الضم هو المختار
 جرد الاول فظاهرا لانه مقروا معرفته فيكون مستنجا عن الضم والاني مفعلة له مضافته فيكون ضمير
 ويعلم جواز ان حرفه يختار فتحه واما اختيار الثاني فظاهرا جينته استند مسترجم الموصوف والعطف
 مع كثرة الاستعمال فصار منزهة اسم مركب مع اسمي نحو حرف موت وعلبك واذ كان كذلك فتح
 اخر المنادى ان يفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره واهل ان الافعال الممكنة اربعة لان المنادى و
 المصغرة السيرة لاني اما ان يكونا علمين او لا يكونا علمين او الاول علم والاني غير علم او بالعكس
 فان كان الاول يختار شيئا ووجه الفتح مع جرد ضمير في ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجر فيه الا الضم
 مع الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من انه لا امتزاج وكثرة الاستعمال في
 الاول دونها وانما انصب مضافا الى العلم المبنى لان الاثنين معرفته لان المراد به اللفظ قوله واذ
 تودي المعروف باللام قبل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل واذ تودي بالاسم

بالمعروف بل هو التعريف نحو الرجل منكم الذي اتصل الى نذره بل الاسم المميز فيقال في نذره بل هو الذي
 يلهو الرجل وبالله الرجل ثم اعلم ان ما في بابه الرجل هو ما في بابه الرجل لا في هذا الزم بل في
 ربه ليسمع باله الرجل ثم نقول لا فائدة في اعتبار اسم الاشارة بعد ذلك لا حاجة الى ذلك
 اسم جنس فيه اللام لا الى بهم ولا منه يحصل التوصل الى نذره الرجل بواحد منها فلا حاجة الى
 الى الاخر وانما التوصل الى التوصل بالمهمات في نذره فكر اسمهم اجتماع اللام وحرف النذر في كلمة واحدة
 واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النذر نوع المقصد للتعريف فلو اجتمع اسم اجتماع حرف التعريف
 ونحو غير ما نرى فتوصلوا بالهمز ونحو حرف النذر عليه وجعلوا ذلك الاسم المعروف بالجملة
 للفظه فلهذا التوصل بالرجل لانه المقصود بالذکر وهو اللفظ لانهما نوعا ليس بغيره اي التوصل
 نوع الرجل حال كون صفة للمسمى المميز مع انه صفة مفردة للمسمى المميز وانما يكون الصفة
 المفردة تابعة للفظ المميز ومما ذكرناه انما التوصل برفعها لكون شيئا مما هو المقصود بالذکر
 التوصل بالقبضات نوع الرجل مفردة كانت او متعاقبة لانها نوعا للمعرب وجوب كونها نوعا للمعرب
 تابعة للفظ المعرب تقول بلانها الرجل ذو المال وبالله الرجل الغني وفيه نظره لما يكون
 نوعا للمعرب تابعة لمحلله اذا ما كان احزاب محله احزاب لفظه نحو صار في نذره وقاعد
 بالنصب والجزء الاول ان يقال لوجوب رفعه متبوعه في نذره نصيب ذي المال مع ان يحمله
 سببا من ان لا يكسب فلهذا بالرجل باذ المال ويظهر ذلك من نذره ونوعه اي نوعا للمعرب وكذا الظاهر
 في نذره الصفة في المال فان جعلت في المال لفظا لا محقق لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته نذره
 بل هو صفة في النصب وعلما به قبل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نذره الرجل كان نذره غير نذره
 اي وان قصد نذره هذا كان هذا بمنزلة نذره على هذا يجوز في الرجل النصب بالقبضات بابه الرجل في نذره
 بالله فاختاره استشارة الى جواب سوال مقدريه وان يقال انتم قلتم اذا لم يرد في المعرف باللام
 قيل بل انما بالرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا هذا الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال
 بالله وجوابه ان يقال بالله ولا يقال يا هذا الله وان اللام الذي في الله ليس للتعريف
 بل هو حرف اصلي وهو المعرف في الله والله الصمد الذي لا يشرك في ذلك الاسم المميز

في هذا الزم

باب المتكلم على اللغة المنسوبة لانه الفل من المتكلم المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب واما قال
 لعدم جواز ما جاز في المتكلم المضاف الى ياء المتكلم في غيرها سواء كان المضاف غير الاني نحو يا فلان ابي
 فلان او كان المضاف اليه غير الاسم والعلم نحو يا فلان ابي فلان المضاف اليه غيرهما نحو يا فلان ابي
 يا فلان فخالي واما اختصار هذا الحكم فنحن غيرهما لكثرة اشتغالها دون العرب دون غيرها قوله وترجم الحكم
 المتكلم جاز وفي غيره ضرورة اي ترجم المتكلم جاز في سعة الكلام والاختصار والترجمة في غيره
 المتكلم جاز للضرورة كقولنا يا فلان ابي فلان في سعة الكلام والاختصار والترجمة في غيره
 وهو حرف اخر في تحقيقه اي ترجم المتكلم جاز في اخره تحقيقا لا لعله غير التحقيق قوله
 وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستقانا ولا جملة ويكون اما حرفا او على ثلثة احرف واما انما
 ان تكتبه الى وشرط الترقيم ان يكون مضافا لان المضاف لو ضم لرقم اخر او اخر المضاف
 تاء اليه فلو ضم اخر المضاف لم يكن الترقيم اخر لان المضاف اليه من ثلثة الاول معنى وهو حرف
 المضاف اليه لم يكن الترقيم في اخر المتكلم لان المضاف اليه ليس من المتكلم لفظا ولا يكون
 مستقانا لان المطلوب من المستقانات الصوت والخط والرقم متاف له وان لا يكون
 جملة لان الجملة محكية بها فلا تغير وان احد الامرين اما على زائدة او ثلثة احرف
 واما انما الترتيب لانه اذا كان على كان معلوما اذا حذف منه شيء وانما كان زائدا
 ثلثة احرف لم يلزم الاجماف في نفس الكلمة بمجرد التحقيق واما اذا كان تاء الى الترتيب
 فلا بشرط فيه ان يكون في ثلثة احرف لانه لو ضم لم يحدف منه الا تاء التي تترتب
 وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التي تترتب الحذف من الكلمة فلم يلزم
 الاجماف في نفس الكلمة بسبب حذفها واهم ان سبب بشرط في ترجمته على لغة
 من يجعل الي في وسما يسه ان يكون على ليل باليس بالانار فيسقا ان يقال في ترجم

جميعه اذا كان صفة ما يحكيه افعال الحصول الالتي تسمى بوزن تانيث فعمل المذكور غير العلم
 انما يريد به النفس لما اذا كان علم فلا يحصل الالتي تسمى بوزن لا يثبت المذكور والمعلم
 العلم عمل المعنى فلو كان كان اخره زياره بان في حكم الواحدة كما سجد ومروان او حرف صحيح
 منه وهو اكثر من الالف الحرف حذف حرفه اعلم ان هذا اشاره الى ما يحذف من التثنية
 للتثنية فانه قبل بحذف له حرفان وقد حذف له رسم بوسه وقد حذف له حرف واحد
 اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم حرفان زياره تسمى في علم
 الزيادة الواحدة وذلك كما فيه الالف الممدودة نحو اسماء و الالف والتون للتثنية بان نحو
 سكران ومروان والالف النسبة نحو كوفي واليرث والعبادة الثنية والجمع نحو بريد بريد فادرج
 حرفان لكونها بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف اختصارا ومن مثل
 يدي ودمي وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في اخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم
 اكثر من اربعة احرف نحو منصور وسكين فاحذف له حرفان اما الالف فلا تذف في اخر الاسم
 الا تترجم في اخر الاسم واما الواو فلا تذف حرف حلة زياره وحرف العلة المربعة التي بالتحذف
 وانما قال هو اكثر من اربعة احرف احسنه من ان يكون مع اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف
 له حرفان اليلايين الا حفي في الحلة للتثنية الذي هو المطلق التحقيف وحليته بيت
 الكتاب تنكرت متابع معرفته على لمن اى بالمسح فحذف السين وفيه بار فعمل والمردية
 بالزيادة حرف لا يدور حرفا طيسا في الاصل وهذا حذف حرفان للتثنية من منصور وعاد
 وسكين ولم يحذف حرف في مثل لسان في ترجمته بالاحتياط فثبت الالف لانها
 ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زياره بل بدلها عن بار متحركة في الاصل واذا
 صله محذوف او محذوف وكذلك مشتمل ومشتل اعلم انه لو قال حذف اخره مدة وهو اكثر من اربعة

[illegible]

[illegible]

يصح ان يقال للام عليه وجعل حرفه لاي نحو يا رجل لو اردت فوجه صفة لاي نحو يا ايها
 الرجل كذا لك عن الاشارة نحو يا هذا لو اردت فوجه صفة لاي نحو يا ايها هذا لم يجر حذف حرف
 النداء عن المستحقات والمنزوب لان المطلوب فيها التطويل عند الصوت وحذف حرف
 منافع لهما قوله وسرته صحيح ليل والظن ان كرا او افندت محذوف كراهية حرفه لاي نحو
 مفرد وجموع ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل حينئذ هم محذوفوا احتكاك حرف النداء في الحذف
 في افندت محذوف وكذا كرا في طرق كرا مع انهم محذوفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز
 حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يجوز ولا ينسحب عليه العلم الثاني ان
 كرا شذوذ في احدهما حذف حرف النداء الثاني في الترخيم لان اصله كرا وان قولهم وفردت
 المندى لغيره فربما هو ان اصل الايا اسجدت اه اي يجوز حذف النداء كان دل عليه فربما
 لانه محذوف به في جاز حذف المفعول به جاز حذف مثاله قوله تعالى لا يا اسجدت وادى لا يا قوم انما
 قوله ان لست ما اضرب حامله على ستر بطلت التفسير الى ان لست من المواضع الاربعة
 التي وجب حذف مفعول المفعول به فيها ان يكون المفعول مقتضى مبتدئ فيجب حذفه لئلا
 يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وادى كل اسم بعده فعل او شبهة شغل عنه بغير
 او متعلقه لوسط عليه او او متا سببه لنفسه مثل زيد امرئته وامرأت به امرئته
 فلا بد من جئت عليه ونصب الفعل بغير ما بعده الى امرئته وامرأت به امرئته
 فلا بد من قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل اخر من
 مثل قوله زيد فاقم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهة ليدخل فيه مثل قوله زيد امرئته
 يجوز حذفه فان زيدا لم يسم اسما ليس بعده فعل لكن بعده شبهة وهو محذوف عن الاسم

الفعل مشبه الفعل كما في قوله مشغل عنه لغيره واخر الزعم مثل زيد اخرجت
 فان زيدا اسم بعده فعل مشغل عنه لغيره بل بان ليس مما نحن فيه لانه منصوب
 بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه معنى قولنا زيدا اخرجت خلاصه فان زيدا
 بعده فعل مشغل عنه لغيره لكنه متعلق بمبتدئ ذلك الاسم وهو المفعول فلو لم يقل
 او متعلقه لخرج عليه وهو منه وقوله لوسط عليه اخر الزعم الاسم الذي لا يصح تسلط
 الفعل والاسمية عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينهما وبين الفعل حرفه
 هذا الكلام نحو حجت الاستفهام وما الثاني مثل قولنا زيد اخرجت ضربت خان زيدا اسم بعده
 فعل مشغل عنه لغيره لكنه لا يصح تسلطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما
 قبله واخر الزعم الاسم الذي لا يصح تسلط الفعل والاسمية عليه من حيث المعنى كقول
 من وكل شيء قطره في الزبد اعلم ان عبارة عن الاخر زعمي فخره ويرى ان كل ما في قوله
 في زعمي الاخر زعمي وهو قوله لوسط عليه هو متاسبه لغيره من حيزه لان اللفظ لا يمتنع
 ويعلم من انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه الوعد ان اسم الفاعل لا يعمل فعل الفعل عند البصريين
 الا بعد الاخير على ما مر في الهرة الاحرف النقي وهو نام معتدل وقوله او متاسبه الثاني معناه
 او لا زعم معناه ليدخل فيه معنى زيدا اخرجت له وحيث عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشغل
 عنه لغيره وليس اذا تسلط عليه فمعناه الثاني متاسبه وهو جواز ان اولنا زعمت لوسط
 عليه لغيره ومثاله ما ذكره مع الصور الاربع وهي قولنا زيدا اخرجت ضربت خان زيدا اخرجت
 وزيدا اخرجت خلاصه من زيدا اخرجت عليه تقديره لفاعل ضربت زيدا او تقديره ضاربا جازت
 زيدا او تقديره الثالث اخرجت زيدا لان ضربت خلاصه زيد مستلزم لا يأتى به وتقدير
 الرابع لا بيت اولنا زعمت زيدا لا مستلزم كونه مجهولا عليه ملازمه ولا يأتى به

[illegible]

قوله الرفع والتخالف مع خبر الطلب لان ما كان مع الطلب كان النصب هو المختار فثبت
على ما ذكرنا انما كان الرفع على تقدير الطلب كان الطلب خبراً عن المبتدأ وهو جملته لان الخبر يحمل
والنصب لا يحمل لا يحمل النصب والرفع على تقدير النصب يلزم الاخذ بالفضل الى ما يلي
تقدير النصب خبر بعد ائله الكسر وفتح الطلب خبر الطلب خبر المبتدأ وكذلك الرفع مختار بعد ائله
لانما جازة نحو جان زير الدخرا كاسته لان اولوية حلف الجملة الفعلية عن الجملة الفعلية في هذا
نحو وفتح النصب هو اذا لم يجر في غير الرفع لعدم استلزامه حذف النصب في الرفع واختار النصب
في جملة فعلية كاسته والى ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوفة عليها
جملة اخرى نحو جان زير الدخرا كاسته لا على تقدير النصب يلزم حلف جملة فعلية على تقدير الرفع
في جملة فعلية اسمية هي جملة فعلية واولى للتناوب في الرفع حرف النفي في الرفع
والنصب يختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع اول الرفع نحو ازار برأه من غير ان يجر
على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين مع الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام
مع الفعل ولا شك ان دخول النفي مع الفعل اولي من دخول النفي مع الاسم لكن الرفع بعد النفي الاستفهامية
في الرفع بعد الجزية على ما في الرفع الاستفهامية والتخالف بعد حرف الاستفهام اختار الرفع مع الاسم
نحو لم يمت بهذا الحكم مع الاسم الاستفهام في الرفع والشرطية وجبت الى ويجوز الرفع في خبر
النصب بعد الشرطية نحو ازار برأه من غير ان يجر مع الاسم وجبت نحو اجسيت نحو اجسيت نحو اجسيت
النصب هو المختار دون الرفع لان على تقدير النصب كان اذا وجبت مع فان الى الجملة الفعلية على
تقدير الرفع كان مع فان الى الجملة الاسمية وانضم اليها الى الجملة الفعلية اولي من انضمامها
الى الجملة الاسمية لكونها في الشرط اختار الرفع اذا لم يجر في الرفع مختار دون النصب
في الرفع والاسم والاسم اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعد الامر نحو زير الدخرا كاسته

فعلية

في الرفع
في النصب
في الرفع
في النصب

الخ

44

12/2

واللام في مثل زيد قام وعمره وكنته اي والسين في الرفع والنصب في المعطوف على جملة
 ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمره وكنته ان الجملة الاولى ذات وجهين
 اسمية كانتا جملة اسمية وجملة الفعلية الكبرى هي المبتدأ والخبر والثنائي كونهما جملة فعلية
 التي الجملة الفعلية هي المعطوف والمفعول وهو قام مع ما قبله فرجح هو على تقدير عطف الجملة
 الاسمية مع الجملة الاسمية والكبرى والنصب على تقدير عطف الجملة الفعلية على

والراني فاجلدها مرة واحدة بحلقة القاء بمعنى الشترط عند المبرد وبحلقة عند
سويده اعلم ان طهر هذه الاربعة هي الاربعة لاداس بعد فعل مذكور مع الطلب
لكن انظر السبعة انظر الى الرفع فالمراد منها غير الظاهر والمبرد ذهب الى ان الاربعة
منها الاربعة حلقه فاجلدها مرة واحدة بحلقة القاء بمعنى الشترط عند المبرد وبحلقة عند
واللام في الاربعة والراني بمعنى التي والذي فحذره التي زنت والتي زني وثبتت
فيل ان المبتدأ ان كان موصولا مسندة بفعل او ظرف جاز دخول الفاعل فيه فيزدخل الفاعل
مع الخبر فينكره ووقع الامر جبر المبتدأ مع تاء بل تقول فيه اجدد والكل ووجد منها ووجد
مع هذا الباب لان ما وجد هذا الفاعل لا يعمل فيما قبله ونسب سويده الى ان الاربعة
منها مع تفوير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما ينسب عليك وتقديره حكم الاربعة
والاربعة فيما ينسب عليك فمعه جملته فوله جملته فاكل واحد منها جملته ثمانية بيان للمعنى
الاولى ووجه لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدها ولا تفعل له بالاربعة مرجع العمل
فيه لكونه جملته اخرى فوله والا فالحق ان النصب ه الى ان لم يكن المراد غير الظاهر كما
ذكره المبرد وسويده كان المختار النصب كفي الفوعة لانه من باب ما لا ضمير عامله مما
شترطه الفوعة ومعه اوى فوعة النصب المختار وهو الطلب ايضاً الامر كما مر فوله
الاربعة التحذير مع محمول يتقدر بان في تحذير ما بعده وذكر المحذورة من كل ما شئ
اياك والاسد اياك وان يحذف الطريق الطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان
تخبر اياك ان يحذف يتقدر به ولا تقول فوله اياك الاسد مستمعاً لتقدير مرجع
اعلم ان الباب الرابع جملته لا يدرك الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول فيها
التحذير والتقدير محمول يتقدر بان في تحذير ما بعده او محمول يتقدر بان في التحذير
تقول محمول مستمعاً لغير التحذير غير انني جواب مرجع يقول مرجع فوله يتقدر بان في

والاربعة والراني بمعنى التي والذي فحذره التي زنت والتي زني وثبتت
فيل ان المبتدأ ان كان موصولا مسندة بفعل او ظرف جاز دخول الفاعل فيه فيزدخل الفاعل
مع الخبر فينكره ووقع الامر جبر المبتدأ مع تاء بل تقول فيه اجدد والكل ووجد منها ووجد
مع هذا الباب لان ما وجد هذا الفاعل لا يعمل فيما قبله ونسب سويده الى ان الاربعة
منها مع تفوير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما ينسب عليك وتقديره حكم الاربعة
والاربعة فيما ينسب عليك فمعه جملته فوله جملته فاكل واحد منها جملته ثمانية بيان للمعنى
الاولى ووجه لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدها ولا تفعل له بالاربعة مرجع العمل
فيه لكونه جملته اخرى فوله والا فالحق ان النصب ه الى ان لم يكن المراد غير الظاهر كما
ذكره المبرد وسويده كان المختار النصب كفي الفوعة لانه من باب ما لا ضمير عامله مما
شترطه الفوعة ومعه اوى فوعة النصب المختار وهو الطلب ايضاً الامر كما مر فوله
الاربعة التحذير مع محمول يتقدر بان في تحذير ما بعده وذكر المحذورة من كل ما شئ
اياك والاسد اياك وان يحذف الطريق الطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان
تخبر اياك ان يحذف يتقدر به ولا تقول فوله اياك الاسد مستمعاً لتقدير مرجع
اعلم ان الباب الرابع جملته لا يدرك الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول فيها
التحذير والتقدير محمول يتقدر بان في تحذير ما بعده او محمول يتقدر بان في التحذير
تقول محمول مستمعاً لغير التحذير غير انني جواب مرجع يقول مرجع فوله يتقدر بان في

تقول محمول مستمعاً لغير التحذير غير انني جواب مرجع يقول مرجع فوله يتقدر بان في

منه مثله فان زباني المثال المذكور وان كان معمولاً لكنه ليس معمول بتقدير الفعل هو
معمول بتقدير ضرب و قوله تخذ براى جوده واحترامه عن مثله زباني جواب عن قول من قال
فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تخذ براى جوده ليس من هذا القبيل لانه ذكر فعله وقوله
او ذكر المحذرة مكرراً ليدخل فيه مثل قولن الطريق الطريق الحق فانه وان لم يكن معمولاً بتقدير
اتق تخذ براى جوده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذرة مكرراً وقوله لا تذكر معطوف على فعل
بموجب لتخذي المحذرة وهو معمول بتقدير اتق تخذ براى جوده او ذكر تخذ براى جوده
فتخذي ارجع التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له والاول هو
الفعل الثاني فيه عدم الفرصه بلفظ الفعل ووجود القرينة الواضحة عليه من انك
وللاسدي اتق نفسك ان تعرض للاسدي والاسدي يتعرض لنفسك فتعرف اتق
لما ذكرنا في نسخ مع الفعل عدم موجب الايمان به وهو كما امره الجمع بينه وبين الفعل
والفعل الثاني و اجتمع على معنى الضمير المنصل الى الضمير المنفصل للضرورة فعمل بكلامه
وكذلك قوله اياك وان تخذ اي اتق نفسك ان تعرض للذي ان يتعرض لنفسك والخوف
بموجب الايمان به فلهذا ذكر فيه عبارة اخرى هي اياك من الاسدي اياك من ان تخذ ولكن فيه
جودة اخرى وهي اياك ان تخذ لك ان تخذ من غير خوف و حذر من ان تخذ من ان تخذ
الخفة على ما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسدي لانه يجوز ان اياك
الاسدي بتقدير اياك من الاسدي والاول جبراً لا يحتاج حذف حرف العطف الثاني
كذلك جبراً لا يحتاج حذف حرف الجر الاسدي المرحبة الثاني الموضع الذي حذف فيه
فيه لا اشئ اياك تقول اخذت من زيد رجلاً ولا يقول اخذت رجلاً وقد تقول اخذت
اخذت من الرجال رجلاً ولا تقول اخذت رجلاً من غير ما في جملة المتفطر لله رجلاً وما
من فيه ليس من حذف العرب حرف الجر منه ولا المفعول فيه هو ما حصل فيه فعل متكرر في الفعل

دون وسع كونها متناهية للجهت التي خرجت اليها من الارض التي اذ اقلت جملت
 خلف المسجود فانه منبسط ما كان خلف المسجود الى القطع الارض فكل ذلك اذ اقلت
 جملت جملت بحدك بحدك جميع الامكنة التي جملت في ذلك ولفظ مكان لكثرة
 الى وجعل في المكان الميم لفظ مكان في ذلك جملت مكان مع كون معين لكثرة
 استعمال اوله من ميم كالجاء لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة الميم غير الجاء
 التي كثره فلا اقل ان جملت في تعريف الميم ان مكان له اسم تسميته به
 من غير داخل في مساحة كالحرف فانه نسبة ذلك المكان بالحرف فانها
 الخلف في جهة من غير داخل في مساحة المكان المحاذي له اسم تسميته به
 بسبب امر داخل مساحة كالأرفاق تسميته بها بسبب الى بطو السقف وجزءها
 كلها داخل في مساحة اولها جملت على الاصح اي وجعل في المكان الميم
 الامكنة المحاذية لها جملت في ذلك جملت الارض المذهب الاصح لكثرة
 وان كان على الاصح لان في ذلك جملت اقل بعضهم انه متعدد ما جملت جملت
 ولا يكون على غير القليل الاصح وهو جملت المحاذية جملت لان مساحة جملت
 المحاذية لارض من كالمسورة والجورس والسطح غالباً ولان نظيره وهو جملت جملت
 وتفسيره في اخر بيت لانه في ذلك جملت كذلك فاسأله عليه السلام ونسب
 كما في تفسيره ونسب المفعول فيه بجامل مضمير نحوهم الجملت من قال مت
 انهم يوم الجملت قوله على شرطه التفسير الى ونسب المفعول فيه على شرطه
 التفسير كما في المفعول به يتقاصله يعني يجوز النصب ويجوز الرفع في نحو
 يوم الجملت متقاصله ويجوز الرفع ويجوز النصب في مثل ما يوم الجملت جملت
 متقاصله الجملت متقاصله وسميت يوم الجملت (يوم السبت) كما في قوله
 متقاصله الجملت متقاصله الجملت متقاصله الجملت متقاصله الجملت متقاصله

وان الرفع لا يخرج
 من الجملت

معلوم انه مفعول له لكن حيا فقد جازف المضاف الى ارادة حوكمه او لم يكن الحذف
 بمعنى الاضافة الى المفعول بمعنى الاطلاق والى ان يكون المفعول له مقارنا للمفعول في
 الوجود فذلك بان يكون الى حسب مقارنا لا ضرب فلا ينبغي احدهما او كلاهما لم يجز حذف
 اللام مثلا لم يكن فعلا لفاعل الفعل المفعول لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جيتك
 لا تسمن او كان فعلا لم يكن غيره نحو جيتك لا كرايسك الزايم ولم يكن مقارنا للمفعول في الوجود
 نحو جيتك اليوم لا كرايم لك اليوم ولم يكن فعلا لفاعل الفعل المفعول ولم يكن مقارنا للمفعول
 في الوجود نحو جيتك اليوم لا كرايسك لي اليوم لم يجز حذف اللام وانما اشتراط في جواز حذف
 اللام الشرطين المذكورين لمشابهة المصدر الذي خرج لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما
 فعلا لفاعل ومقارنا له في الوجود فلما شابه المصدر فعلى الفعل اليه من غير اللام كما
 يتصل الى المصدر لانه اذا علم حصول الشرطين علم انه حالة حاصلة للفعل على
 الفعل فلم يجهت الى اللام ولعلم من ولم يجز ان انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام
 ليعلم من ولم يجز ان به جواز انبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان انبات
 اللام مع الشك في ضعفه وفي جواز ان به تشبه الحال والتمييز في فيه في البيان وكونه
 كونه كالحال والتمييز والفاعل ان يقول ان الامر الاول ليس مبسوط فان الجبين في المشكل الذي
 منسوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المحلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انما انتم
 ذلك لان الجبين فعل وانتم لنفسه وخرجه ولا يلزم مع عدم اختياره عليه الا ان
 فعلا له لان الفعل فيه ان اختياره وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا فورد المفعول محو
 بعد الواو لاجابة محمول فعل لفظا ومعنى ه ولم تذكر بعد الواو احرازه من المذكور
 بعد الواو وغيره نحو جاني زير فخره وقوله لاجابة محمول فعل استمراريه فان لا يكون
 محمول فعل فخره وخرجه وان لا يكون محمول فعل لكن لاجابة محمول فخره فخره وخرجه
 لاجابة ولا يتغنى الى المذكور عين وان جاني زير وخرجه مع ان اخره ليس مفعول

مع ذلك المولد بالحق حجة في المصاحبة التي صلت من المولد يدل عليه تقسيمه
 المولد بالمصاحبة ومنها يستلزم المولد للمصاحبة لا العكس ذكره مكرراً أو قوله لفظاً أو معنى
 تفصيل للفعل الذي نصب المفعول مع قوله فان كان الفعل لفظاً وجاز العطف فالوجهان
 مثل جئت زائراً أو زيدا أو زيدا وان لم يجز العطف لعين النصب مثل جئت وزيدا وان كان
 معنى وجاز العطف لعين العطف مثل جئت زائراً أو زيدا ولا تعين النصب مثل جئت زائراً
 ما شئت من غير ان المعنى تصنع ان احل ان المعنى المفعول موحداً نحو ما كان ان يكون
 فعلاً لفظاً أو فعلاً لفظاً أو لفظاً لفظاً أو لفظاً لفظاً أو لفظاً لفظاً أو لفظاً لفظاً أو لفظاً لفظاً
 المستبهر ونحوها والمولد بالحق لفظاً غير ما ذكرنا ولا يستلزم مع الفعل فان كان
 الفعل لفظاً فلا يجز من ان يجوز العطف ولا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف
 والنصب مع ان يكون مفعولاً معه نحو جئت زائراً أو زيدا أو زيدا بالرفع والنصب وانما جاز
 العطف من حيث ان كيدا المصير المتصل بالمفعول وفيه نظراً في تشكيل مثل جاز العطف
 ضربت زيدا وحراً فان جاز العطف مع ان لم يجز فيه لا يقال بزيد بالجر جاز العطف
 وحده من حيث ان جاز العطف لا تقول الجوز مع من ذلك الذي يدل عليه قوله عطف
 وان كان الفعل معنى وجاز العطف فحق العطف فانه اطلق الجوز على العطف مع انه واجب
 وفيه نظره مع وجوه اخرى لا يلزم من جاز العطف جاز الوجهين وانما يجوز النصب ان لا يرد
 بالولد والمصاحبة هو معنى وهي اسبغ الاخر ان الترتيب في حامل التفكير بعد المولد التي
 للمصاحبة لا تشك ان يجوز فيه الوجهان فان قيل انما احد المفعول معه لينصب اذا علم
 فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه
 لا يمكن ههنا لانه انما جاز في واحد منها بعد ان علم ان قسمه يرفع وهو الذي تمام
 مقام العامل فلان انما جاز فيه غير النصب ههنا كما ان في غيره فلهذا

الحق فلو لا بيان هذا ما جاز من جميع اقسامه منقول لكن يلزم مما ذكره في وجه تزويد
في الكتاب ان عمراني قولنا قام زيد وشرأرا بالزيد وهو مفعول مع كان في قوله اطلق هذا
الاسم على كل منظر وان لم يجر العطف تعين النص بان يكون مفعولاً معه نحو حيث
وزيد ارقام يجر العطف هنا لاستنتاج العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير تأكيد
والفصل كما يصح في بابيه وان كان المتصل فعلاً تقديره فلما تجلوا امران يجر العطف ولا يجوز ان
يجاز العطف تعين العطف الضمير العامل نحو ما لم يزد عمره وان لم يجر العطف فعلى
النصب نحو ما لم يزد ما شاكس وهو لا اذا انتزع العطف لانه ينتزع العطف على
الضمير المجرور لا باحالة الجواز لم يجر هنا اذا انتزع العطف تعين النص بان
مفعول مع بالفضل معني ان التقدير ما تصنع وهو انما اورده مثالي ليعلم ان معنى الفعل
مروج مع الاستفهام والجواز المجرور مع الاستفهام الاسم قوله الحال ما يتبين منه
الفاعل والمفعول به في الحال ما يتبين منه الفاعل نحو جاني زيد راكباً ومبينة
المفعول به نحو زينب زيداً جوازاً حتى يتبين انه مفعول الفاعل والمفعول متاخر فليفت
زيد راكباً في مخرج بالهيئة سواء كان مبيناً للذات كالتميز له لم يكن مخرج بالهيئة
ايه الى الفاعل والمفعول به النص نحو جاني زيد راكباً ورايت زينباً راكباً مبيناً
مبينة زيداً بالنظر الى كونه فاعلاً لا مفعولاً فهو نحو الشهر قري في رجب الشهر قري في شهر رجب
لا يبين مبينة الفاعل ولا المفعول به وانما فيه فمفعول بقرطبه لان الحال
لا يقع بياناً للسائر المتأخرين لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشك في كون
يحمل حيث نكاد زيد راكباً في مع ان زيداً والحال وهو مفعول مع ان في الحال عنه حيث
وهو فاعل معني لا لا مفعول معه وانما حال ما يبين ولم يجل رسمه بفتح لان الحال في
جواز الجواز لا يكون اسماً فلهذا لم يفتح نحو زينب زيداً جوازاً جوازاً جوازاً

مبين
توزيع القيمة

فاعلم ان الفاعل الذي يكون الحال حالاً محتملاً فاعل الفعل هو ما حمل معنى ذلك المفعول
 الذي يكون الحال حالاً محتملاً مفعولاً لفعل مفعول معنى فاعل الفاعل لفعل والمفعول لفعل
 نحو ضرب زيداً فاعلاً فاعلاً محتملاً ان يكون حالاً من التام في ضرب وهو فاعل لفعل
 محتمل ان يكون حالاً من زيد و زيد مفعول لفعل ومثال الفاعل معنى نحو ضربني النار فاعلاً محتملاً
 فاعلاً محتملاً من زيد وهو ليس بفعل لفعل فاعلاً محتملاً من معنى لان فاعله حصل حصول
 الذي هو في وقت ضرب المعنى ومثال المفعول معنى فاعلاً من زيد فاعلاً محتملاً من زيد وهو
 مفعول معنى فاعلاً محتملاً عليه او اسير اليه فاعلاً محتملاً فاعلاً محتملاً من زيد
 حال من فعل وهو مفعول معنى وفائدة ان المعنى يعنى اذا سبر الى فعله سبباً وفاعلاً
 ان يقول المثالان الاخران خبر عن الفاعل المقصود لان زيد المحسن يندى الحال والاعمال
 او كذا في الحال وهو محتمل لان الفاعل في زيد هو لا يندى في الحال معنى الفعل
 الذي يندى في المثال الاول معنى التسمية لا الاشتراك في التسمية الثانية وهو خبر جاز
 في كل منهما وهذا كان كذلك في المثال الاول الفاعل المحسن في الطرف
 وفي المثالين ان في الفاعل الذي في التسمية الثانية عليه ويمكن ان يجازى عنه بان
 اطراف ذي الحال خبر بباطن المعنى والتسمية باسم العايد اليه وانما المطلق
 ذو الحال عليه يكون الفاعل العايد خبر مطلق المطلق عليه للمعنى وبما في المعنى ولم
 وعاملها الفعل وسببه وهو مفعول في الحال اما فعل نحو ضربت زيداً
 فاعلاً واما سببه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال
 نحو زيد ضربت عمر فاعلاً واما معنى فعل وهو الذي استنبطت منه معنى الفعل كمن
 المشتبه واسماء الاشتارة والظروف والهي لشيء والروعي خبر ذلك نحو زيد
 في المبدأ فاعلاً وهذا خبر فاعلاً وروى عنهم ان يكون كونه في المبدأ خبر الحال ان يكون

نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها والادعاء معرفة خاليتها الى وجه حال يكون
 معرفة خاليتها لانه نكرة عليه وحق الحكم عليه ان يكون معرفة وانما قال خاليتها لوزن وقوع
 من حيث ان نكرة كما يجب العلم ان من حيثها مرفوع وليس يجوز لقطع على الياء في شرطها
 لان يكون ما يجب الحال معرفة ليس بشرط قولها لاسيما ان الحكم ومعرفة به محدود
 متعلق به بتدويره حتى كان مقدور تقديره وهو ان يقال ان انتم تعلم شرط الحال
 فان يكون نكرة وانما ذلك من قولهم لاسيما ان الحكم حال مع كونه معرفة وكذلك وجه حال
 مع كونه معرفة ووجه انه تعالى قلنا انما قيل في هذا من وجه مرفوع الحال معرفة احتياج هذا
 الى تاويل وتاويله ان الحكم مبدع عن حال محذوف تقديره لاسيما ان الحال قصر الحكم
 ومعرفة به بشرط معرفة خاليتها في العلم قبل ان الحكم محدود حال مع بسبب الجواز نسبة
 المحمول اليه المعنى او تقديره في محذوف وقع موقع الحال النكرة الى ارسائها معكم
 ومعرفة به بشرط معرفة خاليتها لان من حيثها نكرة ويجب تقديرها الى وان كان صاحب الحال
 نكرة ويجب تقدير الحال على صاحبها نحو حال انك رجل وانما يجب تقدير الحال على صاحبها
 انما كان نكرة لانه لو اخرجنا ليس بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا محذوف عن ثباته
 في سائر المواضع وان لم يثبت الاطلاق اليها مستوفى ولا يستلزم مع العامل المعنى
 الظرفي اي لا يستلزم الحال على العامل المعنى لانه لا يقال زيد قائما في الدار المحذوف
 المعنى بخلاف الظرف المعنى لا يستلزم الحال مع العامل المعنى لانه لا يقال زيد قائما في الدار المحذوف
 في الدار لضعف العامل المعنى بخلاف الظرف الى يجوز تقديره مع العامل المعنى
 نحو قولهم اكل يوم كذا في بيتك مستوفى او كذا في الدار في محل الرفع بالاداء
 خبره وان كان يوم محذوف مع الظرف المعنى في البيت مستوفى في الدار في محل الرفع بالاداء
 مع العامل المعنى يجوز الاحتجاج في الظرف في البيت مستوفى في الدار في محل الرفع بالاداء

انما يكون ظرفا في قوله
 انما يكون ظرفا في قوله
 انما يكون ظرفا في قوله

بأنه تقدم الفعل على العمل المعنوي لوجود تناسبية بين الحال والنظر للمالئة
الحال على الزمان كالمضارع ولكنهما فضلت في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم لجمع
جواز تقدم مع الحال مع العامل في الفعل أو شبيهه لكن لما لم يكن صالحا لما كان كالمضارع
يتقدم عليه أما الفعل فيبان دخل عليه أن لا هذا المصدر بئلا لا هذا استقام به فبقوة
الكن بصدور الأمر على القول المعروفين بل لا شعور به أو بصفتها المستبعدة لأنها
بمنزلة الموصولات فقد تقدمت في جملتها على العامل والصفة المضمرة في القول
أو كان يجوز وقد تقدم مع العامل فلا كان لا محذور من احتوائها على الأول وهو العطف كالأول
في المفعول مفعوله ولا هي المجرى الماصح الذي فلا يتقدم الحال مع ما تحجب الحال المجرى
مع المذهب الماصح فلا يقال من غير ذلك في جملتها لأن إلى تابع مع حسب الأصل الماصح
والمتابع لا يقع للأصح يصح وقوع المبتدأ والمجرى لا يتقدم مع الجار فلا ذلك الحال لا يتقدم
عليه لما قال مع الماصح لأن الموقوفين جواز تقدم إلى على إلى الحال المجرى وتكون المفعول
التي حرزها المصنفه الاستدانة تاسياف عليها كالمضارع عليه شديد فله وكل ما دل
مع حيث يتقدم مع أن يقع خلا مثل هذا ليسر الطبيب من رطبا إلى كل ما دل على الحقيقة و
جاء وقوعه حقا ليسر الكون مشغافا لم يكن نحو هذا ليسر طبيب من رطبا إلى هذا حال كونه
الطبيب ليسر من حال كونه رطبا فاليسر والطبيب حالان مع فهمه ليجب المشغافين فلهذا البين مع
المهنية والصفة والعامل في رطبا هو الطبيب بالافتقار وفي يسر اشتراط فقال أبو
مع المصنفين هو هذا إلى اسم الاستدانة لا حرف التبيين لا يخصه العامل في هذا الاسم المتفضل
والاشتراط تقدم بمول المتفضل مع الضعفة في العمل وقال يحيى الكتاب هو الطبيب يجوز
عمل الفعل المتفضل فيما قبله بل يجوز فيهم تركة تخلت يسر الطبيب من رطبا مع أن العامل
الطبيب هو المصنفين والافتقار قوله فيكون جملة خبر عنه أي يكون الحال جملة خبر عنه

١٥
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

التي قد صحت مدورهم وانما فيها ما في المستند من ان منقبا يجب قد لا يرد
 لا مقدرة لعدم الاستنتاج اليها لان اذا انفي الضيق والماضي استلزم كذا في الى الحال
 بحكم الاستصحاب فلم ينجح الى ان يثبت في التثبت وانما ينجح في استصحابه الى ان
 ومنه في قوله ويجوز حذف العامل كقولك المسافر اشهد بعصاها اي ويجوز حذف عامل
 الحال اذا دل عليه قرينة كما حار حذف عامل سائر الاستنباط كقولك المسافر اشهد
 بهداه قوله ويجوز في الموكدة مثل زيد ابو ك حطفا الى حقيقة اي ويجب حذف العامل في
 الحال الموكدة الى ان يكون في الخبر لا يشغل ذو الحال خصوصا ما في قوله اخذت من المتفاني
 بخلاف ذلك فمثلا لا اوله في ابو ك حطفا فان الاستنباط لا يشغل من الحذف ما ووجه هذا
 عالمها وانما يجب حذف عامله لان الاستنباط يشتمل على ابيات ويحذف له فان
 حتى التخرج بالمعامل الذي هو اشبه او احق في ذاته ثبتت او حتى في ذاتها ولم يتحل
 فهذه الحال محل من المفعول او من الفاعل او شرطها ان تكون مفعول مضمون جملة واحدة
 هي او شرط هذه الحال ان يكون تأكيد مفعول مفعول وتاييد لمضمون جملة واحدة لانها
 لو كانت تأكيد مفعول مضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجبا الحذف كذا في قوله
 فهو التفسير بما رفع الابهام المستغرق في ذات مذكورة او مقدرة او علم ان التفسير هو
 الاسم المذكرة الذي يرفع الابهام المستغرق في ذات مذكورة او مقدرة فقولها ما
 يرفع الابهام المحرر به عالم يرفع الابهام فان لا يكون تفسير او الاستغناء المحرر به
 يرفع الابهام المعجز المستغرق كالمعجزة نحو رايته حيثما جازيت فان الجارية يرفع الابهام
 حتى العين كقولك الابهام غير مستغرق في المعاني لان المعاني في الاصل لم توضع بمعبرة
 بل حصل الابهام عند الاستدلال بالنسبة التي طبعها في ذات المحرر حتى يرفع
 الابهام المستغرق في المعجزة نحو الحال كقولها جازي زيدا رايته فانها كذا في الابهام

في قوله كذا

عن صفة وجوهية لا من الذات لا من غير الذات لا من صفة المجرى ولا من صفة
ووصفة لا من صفة الذات لا من صفة الذات لا من صفة الذات لا من صفة الذات
مورد من هذا المرحل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التميز نكرة فلم فالاول على غير
مقدار خاتمة اما في حدود نحو عشرين درهما وسماني واصافي حمزه في رطل رطل صغير
ان براد على التمرة ستمها زنيان الى التميز الذي يرفع الابهام كما سطر في ذات
مذكورة هو التميز عن المفرد والمفرد بهما ما يرفع الابهام عن نفسه سواء
تم بالتقنين او بالتقنين او بالاضافة وهو بينهما تماثل النسبة وذلك المفرد اما مقدار
الاخير مقدار المفرد هو الفاضل اما في حدود نحو عشرين درهما وخمس عشر درهما وسماني
غير الاصول على باب العود اما في حدود الفاضل اما في حدود الفاضل اما في حدود
فاما موزون في رطل زنيان وسماني اما في حدود الفاضل اما في حدود الفاضل اما في حدود
اما يمكن في غير ان براد فيفرد ان كان حتما لا ان يفرد لانواع ويجعل في غير
اي يفرد التميز حال النسبة والجمع ان كان التميز حشا في ووزن ايا التميز ما يطلق اسمه
في الغليل والكثير غير الزيت والادوية في غير ذلك نقول حمزي رطل زنيان وطلون
زنيان وطلون زنيان وطلون زنيان وطلون زنيان وطلون زنيان وطلون زنيان وطلون
الغليل والكثير لان يفرد الانواع المختلفة فيطابق التميز ما قصد لعدم دالته
عليها في حق حمزي رطل زنيان وطلون زنيان وطلون زنيان وطلون زنيان وطلون زنيان
لان كان المراد بالميز جمعا فيفان حمزي فطر اوقيا وحمزي بيت كثيرا وكذلك ان قصد
النسبة بينت فلم ان كان بينوني ووجوه النسبة مجازات الاضافة والافضل
اي ان كان الاسم المفرد الذي يميزه بالتقنين ووزن النسبة مجازات الاضافة والافضل
لان ذلك التميز وجد ترك الاضافة اليه نقول رطل زيت رطل زنيان وطلون زنيان وطلون

بزيادة الاضافة وتركب الاضافة وكذا انهم يتون الجمع نحو الاكبرين افعالاً وان لم ينجح بالتمويه
 ونون التثنية ونون الجمع على وجه التثنية (أخيراً) يجر الاضافة ونون التثنية والجمع
 نون الجمع نحو حشر ونون الجمع الاضافة نحو مثلاً زيدا او عالم بجر الاضافة في حشر ونون
 حشر لا يجر الاضافة ولا ضمير الجمع النون بجر لان هذه النون في نفس الكناية وما هو نفس
 الكناية لا يجر الاضافة ولا ضمير الجمع النون بجر لان هذه النون في نفس الكناية وما هو نفس
 الجمع والاضافة الجمع مع توكيد النون فذلك ما سميت ما هو استيعابه فان لم يضاف
 مثل حشر ونون واخواته الى التثنية وفي التثنية المذكور انظر لانه لو كان صحيحاً لم يجر اضافة
 الى غير التثنية لكنه جاز بالاضافة نحو حشر كند حشري ومصدق والصواب ان يقال في
 تعليله انه يضاف الى غير المميز كما سبقت فلو اضيف الى المميز لزم الالتماس و
 لم يعكس الامر نعماً التوهم اضافة التثنية الى نون لان الالتماس هو المميز في الماضي
 فلو اضيف اليه لزم انه يضاف الى نفسه وانما لم يجر اضافة مثلاً الى زيدا لانه
 مخاف مرة فاشتق اضافة مرة اخرى وانما في حشر مقابلة مثل حاتم حديد او الخفض كسر حفف
 على مقابلة الى التثنية الذي رفع الالتماس عن ذاته فذكره اضافة حشر عن مفرد مقدار او ما
 مفرد حشر مقدار مثال للمفرد المقدر ما مروي مثال للمفرد حشر المقدر مثل حاتم حديد او الخفض
 يجوز الاضافة وتركبها لكن الاضافة اكثرها الاصل والى استار المعنى بقوله والتخفيف اكثرها
 واللام في حشر نسبة في جملة افعالها باها مثل طاب زيدا نفساً او زيدا طيباً انا والوثة
 ودار او حلاً وفي اضافة مثل جميع طيبة انا والوثة ودار او حلاً والله دره فادناه
 الى والتثنية عن طاب مقدره هو التثنية عن ذاته مقدره في نسبة افعال في جملة حشر طاب
 نفساً او حلاً في ما سابه الجملة نحو زيدا طيباً انا والوثة ودار او حلاً وفي نسبة في
 اضافة نحو حشر طيب زيدا انا والوثة ودار او حلاً والله دره فادناه نفساً

طاب زيد نفساً وضع الابهام المنفر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لا ليس في
 زيد ايهام بل في ذات استدل به الطيب يجوز ان يستدل به زيد طاهر وان كان مستدك
 الى ذات اخرى حقيقة اولى ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فتذكر تلك الذات
 لرفع الابهام المنفر و قوله هو ما ضاهاها الى ما شابه الجملة و قد ما فعل ما فعل من المقتضيات
 وعن المتشابهة والمتشابهة بالوجه في رسم المقتضى و رسم المقتضى و الصفة المستترة مع ما فعلها
 و قوله اولى اضافة حطفت عما قوله في جملة اى والثاني من ذات مقدرة في نسبة
 في اضافة نحو تعطينى طيب زيد ابنة ابوة و انما او لم لا للمثال الاول عبارة عن اضافة
 متعاقبة تعطينى احد المتعطين الى الآخر وان اضافة بينهما وبين غيرهما وانما لم تستعمل
 به تعطينى المملوك بالملك والرابع متعطينى به فعل الوصف بالموصوف في
 ان كان قد سماه بوجه ما انتسب عنه جازان يكون له متعلقه والا فهو متعلقه
 الى ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتسب عنه والى متعلقه جازان يكون له
 و جازان يكون متعلقه فوطاب زيد ايا طاب جازان يكون نفس زيد و جازان يكون
 مع و لزيد و فوطاب زيد ابوة كلابوة جازان يكون المراد بها ابوة زيد و ابوة جازان
 للمعنى ان لم يكن صالحا لذلك فعلى ان يكون المتعلق ما انتسب عنه ولا يشترط ان يكون
 غير متعلق فوطاب زيد على و دارا اذ افعالهم و الدار لا يصلح ولا الجملة في ضرورة و ان
 متعلق ما انتسب عنه هذا ما فيه شبهة من شرح المعنى في هذا الموضع وفيه نظر
 لانه يلزم ان يكون المتعلق الجزاء و هذا هو غير مقيد و لانه لا يلزم ان يتفق ما انتسب
 الى مجموع المذكور ان يكون المتعلق ما انتسب عنه يجوز ان يكون لا انتسب عنه كقولنا
 طاب زيد نفساً و لان النفس غير محدودة هذا التبرع وان حملناه على مقتضى النفس
 كشكل متبل طاب زيد نفساً ان نفساً يصح جعله لا انتسب عنه مع اشتراكه

لنفسه

جمله
ح

قوله مع اشتراكه

هذه مع استماع جملة المتعلقات وبالجمل لا ينج الكلام هنا عن تعقيد في انطوائها
 في انطوائها في التمييز في الصور بين اعمى ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه ولم
 ما قصد الى قصد مفرد او فرد التمييز والى قصد متشعب التمييز والى قصد جمع
 جميع في الصور بين فيقول اذا كان التمييز عيني ما انتصب عنه طار زيدا والاربع
 ايوني والاربعون والى ذلك تقول اذا كان التمييز شعبي ما انتصب عنه طار زيدا
 والى اذا اردت والى له فقط وطار زيدا ايوني اذا اردت والى واحد والى واحد وطار زيدا
 والى اذا اردت والى واحد والى له قول لا ان يكون جنسا الا ان يقصد للا نواع في انطوائها
 التمييز في الصور بين ما قصد للا ان يكون التمييز جنسا فان لم يطابق جنسها في العلم والابوة
 كانا نكر لفا لدرت العلم حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا اردت الابوة حيث
 هي ابوة لا يشي ولا يجمع الا ان يقصد للا نواع المختلفة فتح يشي وان كان المراد
 ويصح ان كان جنسا فيقال طار زيدا علمي ان كان المراد ان طار بسبب علمي
 مختلفين وطار زيدا علمي ان كان المراد ان طار بسبب علوم كثيرة ونهاي
 ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قول لا ان يكون جنسا مستتب في قول فبطان
 فيها ما قصد للا استثناء الثاني استثناء الاستثناء الاول فيكون معناه
 فبطان فيها ما قصد التمييز في الصور بين ما قصد للا ان يكون التمييز جنسا
 فانه لا يطابق ما قصد للا ان يقصد للا نواع فانه يطابق ما قصد وفساده
 طار لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز ما قصد في الجنس و
 الاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز ما قصد في الجنس وبما لا يلزم
 وسما لانه في الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز ما قصد في التسمية والجمع لانه يقصد
 للا نواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقة ما قصد في التسمية والجمع اذا قصد للا نواع

المختلطة فان قيل لا يمكن قصد التسمية والجمع في الجنس الا مع قصد الادراج المختلطة
 فيكون المحذور فلا لا نسلم ذلك لكثرة احوال نوع جنس واحد فيجوز ان يقصد
 لتمايز الاصل من احوال كس النوع مع انه لا يثبت ولا يجمع وحي لم يلحق التمييز ما قصد
 فان قيل بل لا يمكن بل يبين التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يلحق بها
 قصد من الادراج جنس واحد فلا تتحد افراد النوع الواحد في الحقيقة واصلها
 في الوجود والاشتراكات والاختلاف النوع الجنس الواحد في الحقيقة في هذا المطلق
 الجنس مفرد ارجح افراد نوع واحد لما قصدت لا تتحد في الحقيقة ولم يجر إطلاق
 الجنس مفرد على النوع جنس واحد اذا قصدت لا تتحد فيها بل لخاصة في قولهم ان كان محذور
 كانت له وطبقة واحتملت الحال الى ان كان التمييز حقة كان التمييز جنساً
 انصب عنه ومطلوباً له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب يدك فارساً وطاب الزين
 فارساً وطاب الزين فان كان كذلك لست تقول لله دره فارساً ودره فارساً ودره فارساً
 وان كان التمييز حقة اصحلت تلك الصفة ان تكون حالاً كما في المثال المذكور لكن التمييز
 الذي من الابل لان المراد منه رجاء له مطلقاً سواء كان حالاً كونه فارساً او غيره
 وهذا يفهم منه ان كان تمييزاً دون ان يكون حالاً ولا يفرق بين التمييز في قولهم لله دره
 فارساً وبين قولهم مثلهما تبارك ان الفلاس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى التمييز لا
 حتى نفس الدر وان التمييز يرفع الابهام عن نفس المتل اذ لا ايهام في الصفة المتل الى
 التمييز بل في نفس المتل قوله لا يتقدم التمييز اذ لا يتقدم التمييز على العاقل
 مختلفاً سواء كان العمل محلاً او غير محله ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا
 يكون له قوة عمل معها وقرآنه كان محلاً فلان التمييز في المعنى في كل ما يتعلق به
 في الفعل لا يتقدم في الفعل عليه وانما قلنا انه في المعنى لان العمل في كل ما يتعلق به

اوصل تصيب زينة عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر التبعين بها مذكورة مستغنية عن جواب التاكيد
 وظلها لغة واصا مثل قوله تعالى ونحو الارض حينئذ فحل عليه طرد الباب قوله والاصح ان
 لا يتقدم مع الفعل فلا يفسد زينة والمبررة في التبعين لا يتقدم مع العامل انما يمكن
 فعله بالاتفاق وما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه على ذكرنا في قوله خلفا للمبرر
 والمبرر فانها اجازة تقدم التبعين مع العامل افضل متمسكين بقول الشاعر انهم جونا
 يا اخوان جيتبها وما كان نفسا يافراق تطيب والجواب عنه ان الرواية مستوحاة
 من الرواية هكذا او ما كان نفسا بالتم ان تطيب قوله المستثنى متصل ونقطه
 فالمصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالادخالاتها اي المستثنى مع خبره
 احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع فالمستثنى من المصطلح هو الذي
 اخرج بالادخال او انما هي فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاني الرجال الازهر افر
 مخرج من متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاني القوم الازهر
 فزيد مخرج من القوم وهو متعدد تقديرا لانه لا فراد كثيرة لا لفظا لانه ليس بجمع
 لفظا بل مفرد للفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا بل معنى والحق
 ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج من متعدد موقوف نحو جاني القوم الازهر
 او من متعدد مفرد مخصوص ببيت الازهر او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج
 من متعدد نحو جاني القوم الازهر او المخرج تقديرا نحو جاني زيد ليس بالادخال
 بالادخال انها ليخرج عنه المخرج من متعدد بالصفة نحو اكرم بينه جميع العلما
 فانه الجهال محروجة عنهم والمخرج بالبدل كقولهم والله اعلم الناس جميع البيت
 استباح اليه سبطا وبسطا نحو اكرم القوم لان دخلوا الدار وفي الجملة ليلاب دخل
 في الحد المخرج لغير الادخال انما لا يسمى مستثنى واخواته لا في خبره وفعله
 وحدها وحدها واحد واحد وحدها ليس ولا يكون وسواء قوله المنقطع بالادخال

عفا عن هذا
 لا انزل هذا عند
 نفسا وتصيب

جانا جواب
 تقدير هو مستثنى
 في المخرج من متعدد
 وضع نحو لاني تقدر
 جيتبها من متعدد
 لا طراد البياض

جانا جانا
 لا انزل جانا

بعضها غير مخرج من المستثنى المنقطع هو الذي ذكره الاربعة اولى من خواصها وهي
مخرجها من جاني القوم الاحرار فالحال هو المذكور بقدر الاستغناء عن القوم لعدم تناول
القوم اياه فهو مخرج من المستثنى اذ كان بعد الاستغناء عن القوم في كلامه موجب او مقدم او
المستثنى منه لا سقط في الاكثر او كان بعد قوله في الاكثر وما خلاها جزاء ليس يكون
في المستثنى منصوص وحكم هذا الكلام يخرج في بيان ان المستثنى في اي صورة واجب
النصب وفي اي موضع جاز النصب وفي اي موضع محذوف فاستد بالضرورة الدلالي التي
واجب النصب وفي موضع واحد ان يكون المستثنى جوارا التي اخبر الصفة في كلام
موجب للرد بالموجب ان لا يكون نفي لا انشراح لا استغناء عما جاني القوم الذي هو انما
قيدها الاستغناء لان لا كانت الصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى منها
تابع لما قبله فكذلك في هذه الآية الا الله لقصد ما لا الله تعالى التي هي الصفة في
الآية خبر الله فالرفع بالتعجب على الصفة وانما قل في كلامه موجب ولا في كلامه
غير موجب النصب نحو ما جاني القوم الا ان يرفع يجوز رفعه على البدل في القوم لغيره
بما لا يستلزمه انما يجب النصب بهما الاستغناء البدل الاستغناء محل للاصح الصفة
اما الاول فلا يقتضيه البدل فساد المعنى الذي للبدل منه في حكم الشاغل فيكون القوم
قوله جاني القوم الا انما هو جاني الا انما ويزعم من جملة جميع العالم اليه الا انما هو جاني
الفساد واما الثاني فلا يرد انما محل للاصح الصفة اذ الاستغناء والاستغناء وهما
لا يستلزم ذلك والتأخير من الموضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى
مفردا في المستثنى منه فقولهم جاني القوم الى الال احمد سبعة وصال في الاستغناء
الحق متعجب فان احمد مستثنى مفردا في المستثنى منه وهو سبعة وكذلك متعجب
الحق مستثنى مفردا في المستثنى منه وهو متعجب وانما وجب النصب اذ كان مقدما
في المستثنى منه لانهم يعلمون ان يكون بدلا من الصفة الاستغناء تقدم البدل على البدل

فما بعد الذي كلام غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه والاقبل ولاطلاه الى ويجوز
المستثنى ونحوه ابرار المستثنى منه فيما بعد الذي كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه
مذكورا مما قبل القدر لا زيدا او زيدا رفوع ونفسه مما رفعه اليه والاقبل ولاطلاه الى
لكن البطلان في من انصب لان البطلان لا يكتفي فيه بالنصب فيه بلفظ وهو يقتضيه بالنقل
وانما قد في كل غير موجب لان لو كان في كلام وجب بغير غير انصب كما في موضع وبالانصب
وانما قال وذكر المستثنى منه لان لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل هو خارج
عن العمل كما في جميع ونسأله ما يجوز انصب ويجوز البطلان ولم نقا فعلوه والاقبل برفع
مع البطلان من واو فعلوه ونفسه مع الاستثناء ولم يصرح في جميع النوازل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو غير موجب ليعرف مثل ما في قوله الى وهو من المستثنى من حيث
الاحوال اذا كان المستثنى منه غير مذكور ولا يجوز كلام ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب
المعنى ولم يصر في موجب لعدم صحة المعنى فان افترض العامل المتخذ انما هو رفع ما جاز لا
يكون في محله نحو ما جازي (لا يجوز ان افترض العامل المتخذ انما هو رفع ما جاز لا
لا زيدا وان افترض العامل المتخذ انما هو رفع ما جاز لا زيدا وان افترض العامل المتخذ
نحوه الا انما هو رفع ما جاز لا زيدا وان افترض العامل المتخذ انما هو رفع ما جاز لا زيدا
وغيره غير موجب لما قبله وذكر المستثنى منه ولا يصر في غير موجب لان يستقيم المعنى في جميع
مع ذكر المستثنى منه والاثبات انما هو في ذلك في ان الالام في الجملة لانه في الكلام
والالام في الجملة ولم يصر في جميع ما جاز لا زيدا وان افترض العامل المتخذ انما هو رفع ما جاز لا زيدا
منه في موجب لم يصر ان يقال ما زال زيدا الا حاشا لان زان المعنى واما المعنى فيكون ما
زائد الا ثبات لان المعنى اذا دخل المعنى انما هو في الاثبات فمعناه ينبت زيدا للاعمال
هو غير ما جاز لا زيدا ولم يصر انما هو في البطلان في المعنى في الموضع مثل ما جاز لا زيدا

لكن

والاخرى والاشياء الاخرى وما رزق شيئا الا شيئا لان من لا شراد له من الاشياء وما لا يغير
 ان حاصلا من بعد الاشياء على التفتي وهو ان يفتي بالان لا يفتي بالاشياء لان من لا يفتي
 لفظ المستحق من حيث سائر الابدان التي من موضع المستحق من نحو ما جاني من
 والاشياء فانه يجوز ان يفتي بالاشياء ويجوز ان يفتي بالاشياء من موضع واحد كل واحد لفظ
 واحد لانه لو كان من لفظ واحد لكان من مقدار واحد لا يفتي بالاشياء لان من يفتي بالاشياء
 حاصلي من زبد فليمن زبادة من في الاشياء وهو غير جاز من حيث سائر الابدان لان من يفتي
 واحد فليمن ابداله عن محل واحد لان محله رفع ما في محل ما جاني ومن زبادة لانه يفتي
 وكذا لا يفتي بالاشياء الا من هو لا يجوز ان يفتي بالاشياء من لفظ واحد لانه لو كان من لفظ
 فليمن حاصلا من لفظ واحد فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 ما لا يفتي بالاشياء ان حاصلا من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 (فليمن حاصلا من لفظ واحد فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 وانما يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 للفتية فلا يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 لفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 انما يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 الامر الذي يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 والاشياء فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان
 ما لا يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان من يفتي بالاشياء فليمن من لفظ واحد لان

لبيان الفعلية التي تعمل بها العلم بالحق والصدق والاعتقاف ان يقال ما زعم الانبياء
 ليطبق الحق لاجله يعمل ما قولهم ويحتمل ان يكون خبره وسواء وسواء وسواء في الاكثر
 والمستثنى يجوز خبره وسواء في غير السبق وفيها وسواء بالفتح وكسرها وسواء في قول جابر
 غير خبره وسواء وسواء في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في التبريد
 المضمون اليه جود فيجب خبره في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 فان في الاكثر ان حاشا حرف خبره في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 خبره في ان المستثنى خبره في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 كما ذكرنا في خبره وسواء وسواء في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 خبره في ان المستثنى خبره في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 بالاجز الصفة اذا كان في كلام موحى به في خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 تقول ما جاني الخبر خبره في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 وجميع النصب كذلك هي تقول ما جاني خبره في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 المستثنى بالاستفهام في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 بلا ان كان في كلام موحى به في خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 تقول ما جاني الخبر خبره في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 من مذكور في خبره وسواء وسواء في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 خبره وسواء وسواء في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 جعلت في الامام الاستشهاد في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 مذكور في خبره وسواء وسواء في ان المستثنى خبره وسواء وسواء في جود وسواء
 اعلم ان اصل خبره ان يكون صفة يجوز وفيه صفة في جميع موحى به في ان المستثنى

الاستشهاد بالاعتقاد في
الشيء لا يوجب في الاستشهاد
بشيء

وهم يجوز الاستشهاد في بعض مواضع صفة نحو جاني رجل غير جاني الاستشهاد على اللان
الاستشهاد على كذا ما حصل اللان بكون الاستشهاد لا للصفة لكن لها حقا والعمل الحرفي ان
لا يكون صفة الاستشهاد على جاني الصفة وذلك اذا كانت تابعة لمعنى مشكور غير محصور
الاستشهاد في اعماقه تابعة لمعنى لا انها كانت تابعة لمعنى لم يتعد الاستشهاد في
ما جاني احد الازيد او عما كان مشكورا لانها كانت تابعة لمعنى لم يتعد الاستشهاد
نحو جاني الرجال الا انهم الاستشهاد في العموم وانما تلك غير محصور لانها كانت
تابعة لمعنى مشكور محصور يتعد الاستشهاد في لفلان على عشرة دراهم الا واحد الا ان
ان يقول لا حاجة الى فيه غير المحصور لانه لا يظن الجمع على الاعداد كما نص للنص
عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لمعنى مشكور غير محصور يتعد
الاستشهاد لان الاستشهاد اخراج من شئ ولا اخراج لوجب وجوبه فيه
اذا كان المستشهاد منه محكوما غير محصور لم يجب دخول المستشهاد في
الجمع المشكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثه فقط ولم يكن المستشهاد
جملة الثلثة مثاله فلو كان فيها الهة الا الله لقصدنا الى ان كان فيها
الهة غير الله لقصدنا ان لا تابعة فاليه ادر جمع مشكور غير محصور ولا ان لو غيب
الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب في الالبته لانه يصح منضاه وكان
فيها الهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه وكان
فيها الهة غير مستثنى عنهم الله يلزم فسادها وفيه نظير لانه شيق فيقول انما
يقول ان عددهم الا درهما فانه يصح الاستشهاد مع كونه تابعيا لمعنى مشكور غير محصور
يقول جاني رجال عشرة الازيد بالرفع فانه يتعد الاستشهاد في الصفة مع كونه
تابعيا لمعنى مشكور محصور يقول جاني رجل الازيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعد

بصير

الاستثناء مع كونه مائلا لمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدوام مخصوصة في ثلثة سمات
 لانها في مراتب الجمع ومن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لانه لا محصور بسبب الصدور
 لهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور هنا المحصور لانه لا محصور ومن الثاني بان
 مما لا يجرى ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخرجت منه الجمع لانه كان مفردا
 جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفرد وفي جواب الآخر نظر لانه في بيان
 ضابطه تنعز الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم تنعز عند وجودها مطلقا وبذلك عليه
 تفسيره فلهذا يخرج في الصفة بقوله اذا كانت تالفة لم يجمع فيكون غير محصور اعلم انه
 لو قلنا ان كانت تالفة لم يجمع لم يجب تناوله لما بعد كماله بوجه عليه شئ من
 هذه الايراد ان قوله وضعف في غيره الى وضعف جعل الالفة في غير الجمع المذكور
 غير المحصور لا يمكن الاستثناء كونه وكل ادخ مفارقة اخرى لعدم اليك الاخر
 قلنا ان في غير الفرقين فالفرق من مرفوع ياد صفة لكل ادخ وكل ادخ ليس جاتا مذكورا
 غير محصور ولم واخراب سوى وسواء انصب على الطرفين الاصح اعلم
 ان المذهب يسمون ان احوال سوى وسواء انصب على الطرفين مثلا اذا قلت جاني
 القوم سوى زينة فقلت جاني القوم مكنون زينة لم يسمع فيها الا انصب وان
 فمعنى الاصح لا نقدر احوال قوم احوالها سوى غير في جوار وفي غيرها غير فطر قوله
 ولم يسمع سوى العذر وان ذاهب كما والنوا فسوى فاعل لم يسمع وكقولنا تحلف
 على اني ايماننا يا فتى وما خصص من عن اهلها لسواءك ومن عند الاولين تشاد
 لا يقاس عليه فوام جاز كان واخواتها وهو المستبعد دخولها مثل كان زينة فاقان
 الى جاز كان واخواتها هو المستبعد دخولها كان واخواتها فقول المستبعد
 شاملا لم يجر المنة الاخران واخواتها غير جاز لانها في حال غير دخولها كان

في حيث فان الكلام في المعنى
 في حيث فان الكلام في المعنى
 في حيث فان الكلام في المعنى

[illegible]

هذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف متوسط الحرف بين الاول
والثاني والمحصل الذي نصب الاول قلمع الثاني اولى لقوة الحرف وبما ان الله في الضمير
الاول يكون المحذوف كان مع اللام وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور
التي في رفع التي لا يكون المحذوف المتبدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا اثبت
فكذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني في الضعف لكونه محذوف الاول
في ضميره والآخر ان متوسطا لهما لغير الاول في احد ضربيه فقط ولم يجب
الحذف في مثل اما انت مطلقا انطلقت الي لان كنته الي يجب حذف كان
في مثل اما انت مطلقا انطلقت وتقدره لان كنت مطلقا انطلقت فحذف اللام
المجارة كما تحذف حرف الجر لان في الكلام ثم حذف كان لم يولد حذف كان في
الكلام فوجب الحذف من الضمير المتصل الي الضمير المتصل التبعي المتصل بغيره
فقد ان انت مطلقا فربما على ان لا يكون ويكون كالفعل من كان فقد ولما
انت مطلقا ثم قلت النون بما اذا كتبت الميم في الميم فصار اما انت مطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان بهما لان ما عوض عنها فلا بد ان كان لازم اجتماع
الغرض والمعوض عنه والآخر غير جاز فمساك والاشياء هو المسمى اليه بعد قولها
حق ان ربنا قايما كلام ان واخوانها هو المسمى اليه بعد قول ان واخوانها
واخوانها فمسمى المسمى متماثل للمسمى والاسم كان واخوانها والاسم صا ولا غيره
فلا بد بعد قول ان واخوانها واخوانها حرم عنه المسمى والاسم كان واخوانها والاسم
صا ولا غيره والظن التعريف عليه متماثل ان زيد فاق فزيد هو المسمى اليه بعد قول
ان وحكم حكم المسمى او فزيد استيقا والسميت عندي بان الحروف نحو هي
اللاتا فمسمى المسمى بلا التي لتي الحس من الفرق بيني لا التي للتي الحس
بين لا التي بين ليس ان الاول لتي الحس والظاهر ان لا التي بيني واحده والحق

